

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

اللجنة الأولى

الجلسة ٩

الأربعاء، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جارمو ساريفا (فنلندا)

خلاله لشعب الصين، تمانينا القلبية بإطلاقهم أول مركبة فضائية مأهولة.

إن الدورة الحالية للجنة الأولى مناسبة للتفكير في التحديات الخطيرة التي تواجه الأمن الدولي وفي الشعور الدائم بالأزمة في جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار. ومظاهر هذه الأزمة متعددة: انعدام الأمن الناجم عن عدم وجود نموذج قادر على البقاء يحل محل نموذج سنوات الحرب الباردة؛ والخطر الذي يشكله الإرهاب، الذي يتخذ أبعادا أكثر تهديدا، بما في ذلك احتمال ارتباطه بأسلحة الدمار الشامل؛ والدول غير القادرة على البقاء أو المنهارة التي تصبح ملاذات لتدريب وعبور شبكات الإرهاب الدولية؛ والسعي المتجدد إلى الحصول على أسلحة جديدة؛ ووجود نزعة متجددة قوية لاستخدام القوة، بالإضافة إلى منظور متشدد للتهديدات التي تواجهها الدول بشأن مصالحها الأمنية.

ويقال عن عصرنا إن الشعور بعدم الأمن لم يسلم من عواقبه الوخيمة الأقوياء أو الضعفاء. وبينما تختلف مصادر عدم الأمن في كل حالة، فالخصلة النهائية هي أننا

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البنود ٦٢ إلى ٨٢ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بترع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل الشروع في عملنا أود أن أذكر الوفود كافة بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بترع السلاح والأمن الدولي هو اليوم الساعة ١٨/٠٠ - بعد أقل من ثلاث ساعات من الآن.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، أن أقدم لكم، سيدي، تمانينا، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. ويؤكد لكم الوفد الهندي كامل تعاونه في تنفيذكم لمسؤولياتكم. وأود أيضا أن أنوه بالطريقة المقتردة التي ترأست بها أوغندا مداولات اللجنة في العام المنصرم. ونحن نرحب بالأمين العام المساعد الجديد لشؤون نزع السلاح، السفير آبيه، ونتمنى له فترة خدمة ناجحة. واسمحوا لي أيضا أن أعنتم هذه الفرصة لكي أنقل لممثل الصين، ومن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



”عدم البدء باستعمال“ الأسلحة النووية، وعلى التزام قاطع بتجنب استعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية - إلا في حالة هجوم رئيسي بأسلحة الدمار الشامل على قواتنا أو على بلدنا.

ونلاحظ مع القلق المتزايد أن أهداف وإطار عدم الانتشار اليوم تكتنفهما أزمة هوية وأهمية وفعالية. ولقد كشفت أسسهما، وإن كانت تحظى بامتداد لا ينتهي على مدى الحياة، عن تصدعات داخلية يبدو أنها عميقة. إلا أن هذا لا يقلل بأي حال من الأحوال من الالتزامات التي قبلت بها الدول ذات السيادة لكي تُنفذ بحسن نية الصكوك الدولية التي هي دول أطراف فيها. كما أن شبح الانتشار المتصاعد، الغامض المبهم، والحصانة الواضحة لمنشأة، يُعقدان المشكلة.

ولا تزال الهند ملتزمة بموقفها المبدئي بشأن نزع السلاح النووي العالمي المرتكز على اقتناع راسخ مؤداه أن المستويات الأدنى تدريجياً للسلاح على الصعيد العالمي، والضوابط المبتكرة عليها، ستكفل الأمن غير المنقوص للجميع. وسيؤدي عدم الانتشار الحقيقي والفعال أيضاً إلى نفس النتيجة. وفي الوقت ذاته، نسلم بأن الطبيعة المتطورة للتهديدات ومظاهرها الجديدة تتطلب أساليب جديدة ومبتكرة لمعالجتها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونفهم الضرورة الملحة للقيام، بطريقة بناءة، بدراسة السبل التي نواجه بها هذه المشكلة. ونرى أنه يمكن عن طريق الحوار والمشاورات التوصل إلى اتفاق بشأن السبل والوسائل الكفيلة ببلوغ الغايات المرجوة. وقد ينطوي هذا على مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها أو وضع ضوابط من ناحية المستعمل النهائي على المواد والتكنولوجيات ذات الصلة.

إن الهند اعترافاً منها بقلق المجتمع الدولي المتشاطر على نطاق واسع بشأن تصاعد الأخطار الناجمة عن احتمال

نشهد اليوم نظاماً عالمياً مفعماً بالشكوك والخوف، ليس مجرد نتيجة للتنافس فيما بين الدول، ولكن للأسف، نتيجة للتهديدات التي تشكلها الأطراف الفاعلة من غير الدول التي تستطيع الحصول على تكنولوجيات ربما لا يتمكن العديد من الدول الحصول عليها. وقد شكلت هذه العوامل ضغوطاً كبيرة على الهياكل والمؤسسات الحالية المتعددة الأطراف. وما هو مدى تماسك أنماط إدارة العلاقات فيما بين الدول من دون مبادئ التعددية بصيغتها الواردة في ميثاق الأمم المتحدة؟ والأهم من ذلك، أن روح تعددية الأطراف الأصيلة، التي يمكن أن توفر الأمان للفقراء والمحرومين وتزيد الدعم للنظام العالمي والاهتمام به قد منيت بهزيمة. وتوقع بنية صادقة أن يوفر سلوك الدول أيضاً، حينما يدعمه احترام القانون الدولي، الأساس المنطقي والحافز للمضي قدماً في تنفيذ جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار.

ومن المناسب الإشارة في إطار أعمال اللجنة الأولى إلى الوثيقة الوحيدة التي اعتمدها المجتمع الدولي بأسره بتوافق الآراء، وهى الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح المعتمدة منذ ٢٥ سنة خلت. ويكسبي برنامج العمل الوارد في تلك الوثيقة بأهمية مستمرة ولكنه لا يزال يُنفذ تنفيذاً جزئياً فقط. والواقع أن التقدم المحرز في ميدان نزع السلاح النووي ذي الأولوية محدود من حيث الأعداد ومن حيث كونه قاصراً على أكبر حائزين للأسلحة النووية.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، أصبحت القوة العسكرية التي تُعززها الأسلحة النووية المحكّم الهام في معادلات القوة العالمية، وترسم شكل تلك المعاهدات وهذه حقيقة واقعة حدث بنا إلى ممارسة خيار الأسلحة النووية لمواءمة مصالحنا الأمنية مع البيئة السائدة. غير أننا في وضعنا لنظريتنا النووية، التي هي ذات ردع موثوق أدنى، كشفنا عن موقف دفاعي وضبط نفس ومسؤولية. ولدينا سياسة مُعلنة تقوم على

ولكنه يتم فقط عن قصد عقابي. كما أن هذا يُضعف أيضاً عدم الانتشار بتشتيت الانتباه الدولي بعيداً عن الدول المعنية. وثمة حاجة ملحة لوضع نظام فعال وشفاف للضوابط على الصادرات يتفق وأهداف عدم الانتشار، دون التأثير على التطبيق السلمي للتكنولوجيات ذات الصلة. ومن ناحية أخرى، تكتسي الحاجة طويلة الأجل بأهمية مباشرة من أجل وقف إخضاع التقدم في العلم والتكنولوجيا للتطبيقات العسكرية. وسنعرض أيضاً، كما فعلنا من قبل، مشروع قرار بعنوان "دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح".

وما زالت الهند ملتزمة ببذل كل جهود ممكنة لتحقيق كامل إمكانات مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح. ولقد أسهمنا بنشاط، في أثناء رئاستنا للمؤتمر وفيما بعد ذلك، في الجهود المبذولة داخل المؤتمر لكسر الجمود الحالي والتوصل إلى اتفاق على برنامج عمل يستجيب للرجعة الواسعة النطاق في بدء المفاوضات بشأن الاتفاقات المتعلقة بالمستقبل التي طال أمد انتظارها.

وأود أن أكرر تأكيد التزامنا بالاشتراك على نحو بنّاء في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية من أجل إبرام معاهدة لا تمييزية ويمكن التحقق منها لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية في المستقبل. وما زلنا ملتزمين أيضاً بالمشاركة في الجهود الدولية لمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي وللحد من زيادة إضفاء الطابع العسكري عليه.

والهند، بصفتها من الدول الأطراف الأولى في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ملتزمة تماماً بكفالة تنفيذ جميع أحكام الاتفاقية تنفيذاً تاماً وفعالاً. وتبعث نتائج المؤتمر الاستعراضي

حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل، قدمت القرار ٨٣/٥٧ في الدورة السابقة للجمعية العامة. ويُمثل اتخاذه دون تصويت - الشيء الذي يكشف عما حظي به من تأييد واسع النطاق - مقياساً للشواغل المتشائمة في المجتمع الدولي والتصميم المشترك على مكافحة الإرهاب، ولا سيما صلاته بأسلحة الدمار الشامل. ويوفر تقرير الأمين العام الذي يتضمن آراء تطوعت بها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة مبرراً آخر لكي تُعيد اللجنة دراسة هذه المسألة الحاسمة الأهمية. وستقدم الهند إلى اللجنة، بالاشتراك مع دول عديدة، مشروع قرار مستكملاً بشأن هذا الموضوع، تأمل أن يحظى بنفس التأييد الإجماعي الذي لقيه قرار العام الماضي.

وكما حدث في السنوات الماضية، سيعرض وفدي مشروع قرار يطالب بإبرام اتفاقية لحظر استخدام الأسلحة النووية تحت أي ظروف، كخطوة أولى نحو تخفيض انتشار الأسلحة النووية. وأيدت الوثيقة الختامية لقمة حركة عدم الانحياز المعقودة في كوالالمبور قيام مؤتمر نزع السلاح بالتفاوض فيما يتصل بهذه الاتفاقية. ويلزم أيضاً على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، في ظل وجود هذه الأسلحة، أن تتخذ الخطوات اللازمة لتخفيض خطر استخدامها بطريقة عرضية غير مآذون بها. وسيُقدم مشروع قرارنا المعنون "تخفيض الخطر النووي" إلى اللجنة على أمل الحصول على قدر كبير من التأييد. ونرى أنه ينبغي توجيه الخطوات الملموسة التي تتخذ من أجل مواجهة الخطر النووي نحو العملية المتعددة الأطراف ونحو إمكانية التحقق، مما يولد الثقة اللازمة فيما بين الدول.

وإدراكاً منا للمسؤوليات الناشئة عن امتلاك قدرات وتكنولوجيات متقدمة، برهنا بطرق عملية عن دورنا كشريك مسؤول وموثوق ضد الانتشار. إلا أن عدم إتاحة التكنولوجيا للدول المسؤولة لا يخدم غرض عدم الانتشار

كانون الأول/ديسمبر. كما ساهمت الهند في الجهود المبذولة لاستعراض مواصلة تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وزيادة تطويره.

ونحن نجد أن أفكارا تماثل أفكار توازن القوى في الحرب الباردة قد عادت إلى مناقشات نزع السلاح، مستندة في ذلك إلى موضوع النفقات العسكرية. وتظهر الحقائق على أرض الواقع أن فوائد سلام ما بعد الحرب الباردة التي شهدناها في الغرب قد أفلتت بطريقة ما من معظم منطقتنا وآسيا. وبينما خفضت الهند الإنفاق العسكري في أوائل التسعينات ظلت مستوياته مرتفعة حولنا. وحتى الآن، نجد إنفاقنا العسكري كنسبة مئوية من ناتجنا المحلي الإجمالي هو الأقل بين البلدان الرئيسية ويخضع لعمليات برلمانية شفافة ويقظة. ولم تدخل الهند في سباق تسلح. وحدودنا البرية والبحرية الواسعة، والتهديدات الأمنية المتنوعة - التقليدية وغير التقليدية معا - وضغوط التضخم تشكل الأساس لوضع ميزانيتنا العسكرية - والتي بلغ متوسطها حوالي ٢,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد المنصرم.

ورغم التحديات الرهيبة التي نواجهها، يجب أن تحفز جهودنا روح جديدة وقوية من التعددية، وذلك حتى نتصدى لهذه التحديات بشكل جماعي على أساس نُهج غير إقصائية وعادلة وشفافة. وإعادة تنشيط جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار - وهي أحد الموضوعات الرئيسية أمام اللجنة - ستعتمد بشكل حاسم على مدى تمكن اللجنة من الإسهام في تحقيق ذلك الهدف.

السيد ميكيل (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. ونحن واثقون بقدرتكم على توجيهنا أثناء مداولاتنا. وفي الوقت الذي يشهد فيه العالم تغييرا ويسعى المجتمع الدولي إلى سبل أفضل لتحسين أمن البشرية من خلال تحديد الأسلحة

الأول لاتفاقية الأسلحة الكيميائية على الارتياح من حيث مواصلة تقييد جميع الأطراف فيها بالوفاء بالتزاماتها. ولدنيا سجل من الامتثال الشفاف الذي يمكن التحقق منه للالتزاماتنا بالمحافظة على المواعيد الزمنية لتدمير هذه الأسلحة. إلا أن هناك حاجة في الوقت نفسه لضمان ألا تقوض الإجراءات التي يتخذها آخرون سلامة الاتفاقية وهدفها المتمثل في نزع الأسلحة الكيميائية في وقت مناسب وعلى الصعيد العالمي.

ويساور الهند قلق شديد لعدم إحراز تقدم جوهري في الجهود المتعددة الأطراف ذات المغزى الرامية إلى تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، خاصة في وقت تضاعف فيه تهديد انتشار الأسلحة البيولوجية والإرهاب البيولوجي. وبينما ينبغي بذل كل جهد لإحياء هذه العملية بلا تأخير، يجب علينا أن ندعم بأي ثمن هذه القاعدة الثابتة والقائمة منذ ٣٠ عاما لمناهضة الأسلحة البيولوجية.

وتظل الهند ملتزمة بالمشاركة البناءة من أجل تنفيذ برنامج العمل للتصدي للالتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الوقت المناسب. ولقد ترأس السفير راكش سود ممثل الهند فريق الخبراء الحكومي عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤/٥٦ تاء، الذي أوصى باتخاذ قرار بشأن التفاوض، تحت رعاية الأمم المتحدة، على صك دولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها على وجه السرعة. ونحن نأمل ألا يُدخِر وسع للحفاظ على الزخم الناجم عن توافق الآراء الكبير الذي يعكسه عمل هذا الفريق.

إننا نولي أهمية خاصة لمواصلة العملية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، التي توفر محفلا فريدا لوضع ضوابط تدريجية على فئة معينة من الأسلحة من خلال بناء توافق الآراء والتعاون الدوليين. وسيشرف الهند أن ترأس الاجتماع السنوي المقبل للدول الأطراف الذي سيعقد في جنيف في

جهود نزع السلاح وتحديد الأسلحة وقدرتها على تعزيز الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. ونحن نعتقد أن الوقت قد حان للاعتراف بأن ليست جميع الدول تحمل نوايا حسنة عندما تلتزم بمعاهدات تحديد الأسلحة. وليس من الممكن دائما التعويل على تعاونها الحقيقي. وللأسف، تتضمن بعض الدول إلى هذه المعاهدات مجرد الحصول على التكنولوجيا لأغراض عسكرية تحت ذرائع زائفة. وفي محاولتنا لتعزيز الاتفاقيات والاتفاقات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، يجب ألا ننسى أنها ليست الغاية في حد ذاتها بل هي مجرد إحدى الوسائل للوصول إلى الغاية، وهي تحقيق السلام والأمن والاستقرار والثقة بين الدول. وينبغي أيضا أن نكون واقعيين في تقييماتنا وألا ننكر القدرة المحدودة لآليات تحديد الأسلحة على التصدي بفعالية للتحديات الأمنية.

وتنشأ هذه التحديات من ظروف إقليمية معينة وبالتالي فهي تتطلب حلولا إقليمية. وإسرائيل شريك ملتزم ونشط في الجهد الرامي إلى تعزيز السلام والأمن العالميين من خلال تحديد الأسلحة ونزع السلاح ومنع الانتشار. والعام الحالي مميز بشكل خاص في هذا المضمار، حيث تولت إسرائيل لأول مرة الرئاسة المتناوبة لمؤتمر نزع السلاح وعملت نائبة لرئيس الفريق العامل المكلف بالتحضير للدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. علاوة على ذلك، كانت إسرائيل نشطة في أفرقة أخرى، مثل فريق الخبراء الحكومي المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وفي محافل دولية أخرى تسعى إلى تعزيز الأمن والاستقرار. وتتطلع إسرائيل إلى توسيع مشاركتها في البحث الدولي عن سبيل لكبح الانتشار على نحو فعال.

ويتسم الواقع في الشرق الأوسط بأنه واقع فريد. إذ يتعين على إسرائيل أن تواجه بلدانا ومنظمات ذات نوايا مُعلنة لتدميرها - الأعداء الذين يعملون دائما على إرهاب

في المستقبل، من المؤكد أن مهمتكم ليست سهلة، بل شاقة للغاية. وأود أن أؤكد لكم، سيدي، على تعاون وفد بلادي الكامل خلال الأسابيع المقبلة تحت رئاستكم. وأود أيضا أن أهنيئ وكييل الأمين العام آبي على تعيينه مؤخرا في منصبه الهام وأتمنى له نجاحا كبيرا في أدائه لمهمته الهامة.

وشهدنا خلال العام الماضي بعض التطورات الواعدة التي نأمل أن تسهم في إحلال الأمن والسلم والاستقرار على الصعيد الدولي. وفي الوقت نفسه، مر المجتمع الدولي أيضا بتجربة منبهة حيث ازداد وعيه بالتهديدات المتعاضمة التي تقوض فرص تحقيق عالم آمن. لقد أزيل الخطر الذي كان يشكله صدام حسين على شعوب المنطقة والاستقرار الدولي. وفي الوقت نفسه، تحول الانتشار المستمر لأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وكذلك إجراءات بعض الدول التي تنتهك التزاماتها الدولية، من مادة للنقاش في دوائر الاستخبارات والسياسة المغلقة إلى مشكلة تقر بها الحكومات والشعوب على نطاق واسع. وهذه الحقيقة، إضافة إلى الخوف من الإرهاب الموجه ضد السكان المدنيين من خلال منظومات الدفاع الجوي المحمولة على الظهر، على سبيل المثال، وخاصة احتمال بدء الإرهابيين باستعمال أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية، تشكل هذا العام تهديدا ملموسا بصورة أكبر للمدنيين الأبرياء في مختلف أنحاء العالم. وتزايد انتباه المجتمع الدولي للتهديدات التي تشكلها الدول المارقة والمنظمات الإرهابية يولد الأمل في أن نكون في هذه المرحلة الحاسمة مقبلين على تغيير مفاهيمي وأن نشهد العام المقبل إجراءات مركزة وعملية على نحو أكبر للتصدي للتهديدات الحقيقية جدا للأمن والاستقرار. وللأسف، تدور أحداث جزء كبير من هذا الواقع في الشرق الأوسط.

إن الانتشار المستمر للأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والقذائف التسيارية، إلى جانب تردد دول معينة في الامتثال لالتزاماتها الدولية، يلحق ضررا بالغام بمصدقية

من ناحية، ومنع الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل من ناحية أخرى، الأسس اللازمة لإحراز تقدم في مبادرات نزع السلاح وتحديد الأسلحة في إطار الشرق الأوسط.

وتعتزم إسرائيل مواصلة تعاونها وزيادته مع الجهود الدولية لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والحد من الاتجار بالمواد المتصلة بالأسلحة، التقليدية منها وغير التقليدية، حيثما يكون هناك خطر في أن تقع هذه الأسلحة في أيدي الإرهابيين ومؤيديهم. وتقع على عاتق الدول مسؤولية وطنية عن زيادة التحكم في المواد الخطرة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة داخل حدودها، وممارسة مراقبة صارمة وقوية على صادراتها.

لقد أصبحت اللجنة الأولى، على مر السنين، ساحة للمشاحنات بين مختلف مصالح المجموعات والدول. وتنطبق هذه الحالة على وجه التحديد على إسرائيل، حيث أن القرارات لم تكن عادة سوى إعلانات غير مُجدية وبعيدة عن الواقع الحاصل في منطقتنا. وقد حان الوقت لكي تُعيد اللجنة تقييم نهجها لمعالجة المسائل الداخلة في ميدان اختصاصها حتى تتسنى معالجة التهديدات الحقيقية لأمن البشرية معالجة فعالة. وهذا هو على أية حال السبب وراء إنشاء اللجنة الأولى. فنحن نضطلع بمهمة هامة لمنفعة الأجيال القادمة. ونعتقد أننا نقف الآن عند نقطة تحول تتطلب منا النظر الحكيم والمتأني في السبل التي تُدير بها أعمالنا. ويجب أن نستفيد على نحو أفضل من وقتنا ومواردنا للتصدي للمشاكل الخطيرة المتعلقة بالسلم والأمن العالميين، بدلا من تكرار إعلانات وقرارات فات أوانها. ولا يمكن أن يحل المرء مشاكل قديمة بأخطاء جديدة.

ويعتزم وفدنا لدى اللجنة الأولى أن يوضح، في أثناء مداولاتنا، موقف إسرائيل بشأن مختلف مشاريع القرارات

المدنيين الإسرائيليين والإضرار بهم، والجيران الذين لم يتخلوا قط عن طموحاتهم في تطوير قدراتهم فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، بطريقة سرية أو علنية. وعندما تكون هناك محاولات لتقويض قدرة إسرائيل على الدفاع عن نفسها وإضعافها والحد منها، ولا تكون هناك عملية لبناء الثقة والسلم والمصالحة والأمل، تكون النتيجة التي لا مفر منها هي تضاؤل احتمالات الأمن والاستقرار. وفي هذا الواقع، لا يمكن لخيارات الشفافية الانفرادية، ونزع السلاح الانفرادي، والحد من التسليح على نحو انفرادي، أن تُسهم في تحقيق السلم والأمن والاستقرار، بل إنها يمكن، في واقع الحال، أن تؤدي إلى تصاعد الصراع.

وإذا أُريد أن تكون هناك فرصة للأمن وتحديد الأسلحة ونزع السلاح للجميع في الشرق الأوسط، يجب على جميع الشعوب في المنطقة أن تقبل بوجود دولة إسرائيل، وأن تُقيم علاقة مستقرة تستند إلى السلم والمصالحة مع إسرائيل، وأن تكف عن محاولاتها السياسية والعسكرية لتهديد وجودها. وتتمثل الخطوة التالية لذلك في البدء في عملية مشتركة تستهدف تعزيز السلم في المنطقة. ومن الأهمية بمكان، في الوقت ذاته، العمل بشجاعة وتصميم فيما يتعلق بالاتجاه نحو الانتشار فيما بين دول المنطقة، وعزوفها عن الامتثال لالتزاماتها بتحديد الأسلحة، وميلها إلى إيواء المنظمات الإرهابية ودعمها.

لقد دأبت إسرائيل، من جانبها، على إيلاء أهمية كبيرة للتحدي المتمثل في الانتشار ووضعت ذلك التحدي بين أولويات سياستها الأمنية. وتتشاطر الرأي مع الدول التي وضعت هذه المسألة على قمة جدول أعمالها لتحديد الأسلحة. ولذلك، تؤيد إسرائيل تمام التأييد جهود الموردين المحتملين الرامية إلى تعزيز التعاون والتنسيق، بغية تحسين الضوابط على الصادرات من المواد الحساسة. وتؤيد إسرائيل هذه الجهود وتتصرف وفقا لذلك. ويُشكل السلم والمصالحة

حدد المجتمع الدولي في مؤتمر قمة الألفية أهدافا رئيسية لإعادة بدء عملية نزع السلاح التي تباطأت تباطؤا ملحوظا. ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى القرار غير المسبوق الذي اتخذته الدول النووية في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، حيث التزمت هذه الدول التزاما لا لبس فيه بالإزالة التامة لترساناتها النووية، عملا بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

وتؤيد تونس، في هذا الصدد، كل الجهود المبذولة على الصعيدين الدولي والإقليمي لتعزيز التعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، ونطالب باعتماد تدابير تُمكننا من تخليص أنفسنا من الأسلحة النووية وتعزيز الأمن الدولي. وإذا سعينا إلى القضاء على العنصر التعددي في ميدان نزع السلاح النووي، سنضعف الصكوك القانونية الملزمة والالتزامات السياسية. وينبغي مع ذلك الاعتراف بأنه ما زالت توجد صعوبات تُشكل عائقا لنزع السلاح. إذ لم تدخل بعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، ولم يُعتمد بعد بروتوكول التحقق من اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وبالمثل ما زال مؤتمر نزع السلاح، المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لترع السلاح، يواجه مشاكل في وضع برنامج عمله منذ عدد من السنوات. وعلاوة على ذلك، يُبين عدم توصل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى توافق في الآراء بشأن عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لترع السلاح، الحالة التي يجد فيها المجتمع الدولي نفسه في هذا المجال.

وإذ نواجه هذه الحالة المقلقة، بينما ننتظر القضاء التام على الأسلحة النووية، لدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الحق في طلب ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد أمن وسلامة البلدان التي تخلت طوعا عن الأسلحة النووية.

المدرجة في جدول الأعمال، بما فيها بطبيعة الحال تلك المتعلقة بالشرق الأوسط. ونثق بأن اللجنة الأولى سترقى إلى مستوى التحديات الجسام التي تواجهها، ونتمنى لها النجاح الكبير في تعزيز أمننا جميعا.

السيد بن يوسف (تونس) (تكلم بالفرنسية): السيد

الرئيس، يسرني عظيم السرور أن أتقدم لكم، باسم وفد تونس، بأصدق التهاني بانتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وأن أؤكد لكم كامل تأييدنا لكم وتعاوننا معكم في توجيه أعمالنا. وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة كيما أهنئ السيد نوبوياسو آبي على تعيينه رئيسا لإدارة شؤون نزع السلاح بصفته وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح. وأود أيضا أن أشيد بسلفه السيد جاينتا دانابالا لكل ما بذله من جهود في أثناء ولايته.

لقد أبرز السياق الدولي الجديد الذي نشأ في السنتين الأخيرتين دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. ونحن ندرك اليوم، أكثر من أي وقت مضى، الحاجة إلى تعزيز دور القانون الدولي واحترام الدول لاتفاقيات ومعاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار، وتنفيذها تنفيذا فعالا. ونحن مقتنعون أيضا بأن من واجب المجتمع الدولي أن يُشجع الاعتدال والتسامح، وأن يؤيد الحوار بين الحضارات والثقافات والديانات، وأن يعزز التضامن بين الشعوب والأمم، دون صراع أو مواجهة. ويمكن أن تؤدي حالات عدم التوازن المفرطة التي نلمسها على صعيد الاقتصاد والتكنولوجيا إلى التطرف والتعصب والكراهية. ويجب علينا هنا في الأمم المتحدة ضمان عدم إثارة هذه الحالات الذهنية أو زيادة تفاقمها. ولقد كان من رأى تونس دائما أن سياق التسليح يُعرض للخطر أمس احتياجات السكان المدنيين وتمييزهم. وإن من أولوياتنا جميعا أن نُعيد توجيه الموارد المستخدمة في الأغراض العسكرية إلى التنمية.

المنسق المقيم للأمم المتحدة، والأمين العام للهلال الأحمر التونسي والصحافة الوطنية، دمر ٢ ٣٣١ لغما، بحيث بلغ إجمالي الألغام التي دمرت ١٧ ٥٧٥ ألغام. ويود وفد بلادي في ذلك الصدد أن يهنئ تايلند على نجاح الاجتماع الخامس للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي عقد في الفترة من ١٥ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

إن اعتماد برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه خطوة إلى الأمام لترع السلاح المتعدد الأطراف. وقد كان عقد الاجتماع الأول الذي يعقد مرة كل سنتين، والذي جرى في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠٣ في ظل الرئاسة اليابانية الممتازة، نجاحا آخر في هذا المجال.

وتونس، على أساس هذه الحقائق وعلى أساس اقتناعها الخاص، تؤدي دورا نشطا في مختلف التجمعات الجغرافية التي تنتمي إليها، ولا سيما الاتحاد المغاربي العربي، الذي نعتبره إنجازا تاريخيا وخيارا استراتيجيا. وفي أفريقيا، ظلت تونس نشطة منذ الستينات وقد أسهمت في استعادة وتوطيد السلم والأمن عن طريق مساهمتها في عمليات حفظ السلام. ويسعى بلدنا أيضا إلى تأييد اتفاق الارتباط مع الاتحاد الأوروبي وهذا هو حجر أساس التعاون والتضامن بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، الذي سيسهم في تعزيز الشراكة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وفي التصدي للتحديات التي تواجهها المنطقة، بما في ذلك الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره.

ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق مقاصدنا ولكن يحدونا الأمل في إحراز تقدم صوب تعزيز السلم والأمن. وأفضل نتيجة عادلة هي تحقيق نزع السلاح العام والكامل ويتعين على البلدان الحائزة لهذه الأسلحة

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية، وكذلك مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، يشكل وسيلة مهمة لتعزيز منع الانتشار على الصعيدين الإقليمي والدولي. وما زال الشرق الأوسط من أشد المناطق توترا في العالم نتيجة لرفض إسرائيل، الدولة النووية غير المعلنة، الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووضع كل منشآتها النووية بغير شروط تحت نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على الرغم من النداءات العديدة التي أطلقتها بلدان المنطقة والجمعية العامة في العديد من قراراتها بشأن هذه القضية. وقد تقدمت الأطراف في المعاهدة بالطلب نفسه في الاجتماع التمهيدي للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في عام ٢٠٠١. ويشكل سلوك إسرائيل العنيد عائقا خطيرا لترع السلاح بوجه عام ولإرساء دعائم سلام دائم في المنطقة. ونرى أيضا نزعة عسكرية مبالغ فيها لدى إسرائيل، التي تمتلك أيضا أسلحة دمار شامل أخرى. وإزاء هذا الخطر، ليس من المعقول اليوم أن يتعامل المجتمع الدولي مع الحالة على أساس من المعايير المزدوجة. ونحن نناشد المجتمع الدولي، ولا سيما الدول ذات النفوذ، اتخاذ إجراءات ذات مصداقية لإجبار إسرائيل على احترام التزاماتها الدولية.

وإدراكا للأهمية الكاملة لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام وآثارها المفيدة على السلم والأمن الدوليين، وعلى السكان المدنيين في جميع أنحاء العالم، فإن تونس، التي صدقت بسرعة على تلك الاتفاقية، أكملت في ٤ أيلول/سبتمبر من العام الماضي تدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد التي كان يمتلكها الجيش التونسي. وقد تم ذلك قبل ١٠ كانون الثاني/يناير، الموعد النهائي المحدد بموجب الاتفاقية لبلدنا. وأثناء تلك العملية، التي شهدتها

السياسية لدى بعض الدول أعاق الجهد الدولي وأوقف المؤتمر عن سعيه نحو تحقيق المسؤوليات المنوطة به. وبرزت الازدواجية. ففي الوقت الذي يجري فيه تطوير ترسانات نووية وزيادة المخزون منها وابتكار أنواع جديدة، يُمارس الضغط على الدول لمنعها من امتلاك وسائل الدفاع عن أمنها وسيادتها، وهو الحق الذي كفله ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات الدولية المعمول بها. وفي ذات الوقت الذي يتطلع فيه الجميع نحو الإزالة التامة للسلاح النووي وتحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يعض الطرف عن الذين امتلكوا هذا السلاح خارج نظام منع الانتشار ويُقدم الدعم لهم في ذات الوقت الذي تحرم فيه الدول الأطراف من استخدام التكنولوجيا للأغراض السلمية والإنمائية.

إننا نعيد التأكيد على تأييدنا لعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح بهدف استعراض وتقييم تنفيذ نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى لعام ١٩٧٨. ونأمل أن يتيح ذلك فرصة لاستعراض أهم جوانب عملية نزع السلاح من منظور أكثر انسجاما مع الحالة الدولية الراهنة والعمل حثيثا بهدف القضاء على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل على نحو شمولي وتحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة.

تنفرد منطقة الشرق الأوسط بأمر مرعب حقا يهدد أمن واستقرار المنطقة والعالم. فإسرائيل، بامتلاكها ترسانة هائلة من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، واستمرارها في احتلال الأراضي العربية وشن الحروب على الدول العربية تكريسا لسياستها العدوانية والتوسعية، ورفضها المستمر الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير حائزة للسلاح النووي، وإخضاع جميع منشآتها وأنشطتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة

الفتاكة والمدمرة أن تكون قدوة. وسيواصل بلدي الإسهام في قضية نزع السلاح.

السيد الحريري (الجمهورية العربية السورية):

يسعدني أن أعبر لكم، سيدي، عن ثمانينا لكم بانتخابكم رئيسا لهذه اللجنة، وإننا على يقين بأن قدرتكم وخبرتكم الواسعة سوف تمكننا من إتمام أعمال اللجنة بصورة بناءة وناجحة. كما نتوجه بالتهنئة إلى أعضاء المكتب على الثقة التي فازوا بها. ولا يفوتنا أن نشكر السيد آبيه، الأمين العام المساعد لشؤون نزع السلاح، على بيانه، ونتمنى له التوفيق في المهام الملقاة على عاتقه. ونؤكد لكم تعاوننا التام للوصول إلى أفضل النتائج في عمل اللجنة.

تبدو حالة الأمن والسلم الدوليين قائمة. فبيانات رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية كانت واضحة وصريحة في رسم الصورة الحقيقية للمشهد السياسي الدولي. وبالكاد، لم يخل بيان من التذكير بضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة والتأكيد على التعددية في العلاقات الدولية وانتقاد الفردية والانتقائية في معالجة المسائل الدولية والقضايا المطروحة على المسرح السياسي الدولي.

لقد أشارت غالبية الدول إلى أهمية العودة إلى الالتزام بالمبادئ وأكدت على حتمية العمل المشترك وفقا للشرعية الدولية وروح ونص الاتفاقات الدولية والابتعاد عن الفردية والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها، لأن ذلك أضر كثيرا بالعلاقات الدولية ودفعها نحو مسار خطير يهدد بعدم الاستقرار وفوضى لا حدود لها.

لقد حددت الوثيقة الختامية لدورة الجمعية الأولى المكرسة لترع السلاح عام ١٩٧٨ أولويات المجتمع الدولي بالعمل الجاد نحو نزع السلاح النووي. ووضعت هذه الأولويات في جدول أعمال محدد ظل يتناوله مؤتمر نزع السلاح على مدى ربع قرن. لكن عدم توفر الإرادة

التي تحاول تصديرها إلى المنطقة. وردا على ذلك، لجأت سورية إلى الأمم المتحدة والشرعية الدولية لأنها المكان المناسب لمعالجة هذا الأمر، لإدانة إسرائيل وردعها عن أعمالها العدوانية في المنطقة.

ونحن نؤكد على أن توفر الإرادة السياسية الصادقة هو السبيل الصحيح لتحقيق نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فاعلة، وإرادة سياسية صادقة، والتزام بالشرعية الدولية وتنفيذ قراراتها لتحقيق ما تصبو إليه البشرية من سلام وأمن دوليين.

السيد البناي (الكويت): في مستهل كلمتي، أود، أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، باسم دولة الكويت عن تهانينا الخالصة بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ونحن على ثقة بأن خبرتكم وحكمتكم ستكونان أساسا لنجاح أعمال لجنتنا هذا العام. وفي الوقت نفسه، نؤكد لكم على استعداد وفد بلادي للتعاون معكم من أجل إنجاح مهمتكم. كما أتقدم أيضا إلى باقي أعضاء المكتب بالتهنئة الخالصة بانتخابهم.

واسمحوا لي أيضا أن أشكر السيد دانابالا على كل ما قدمه على مدار السنوات الخمس الماضية، وأن نرحب بتعيين السيد آبي وكيلا للأمين العام لشؤون نزع السلاح، ونشكره على كلمته التي أدلى بها في بداية أعمال لجنتنا هذا العام، لما كان لها من صدى في أنفسنا، حيث أعربت الكلمة بصريح العبارة عن مُجمل الأمور التي توليها بلادي الأولوية القصوى. لقد تحدث السيد آبي عن الأحداث الإرهابية التي استهدفت اليابان والولايات المتحدة، والتي روعت المجتمع الدولي بأسره، وأكدت أنه يمكن للمنظمات الإرهابية تصنيع واستخدام أسلحة الدمار الشامل، وأن الإرهاب لا دين له ولا جنسية ولا حدود. ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي ومنتظر اليوم الذي يجمع بين هذين البوائين. فمن مر بتجربة

الدولية للطاقة الذرية، تهدد أمن المنطقة والعالم. لقد انضمت جميع الدول العربية ودول منطقة الشرق الأوسط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باستثناء إسرائيل، التي لا تزال ترفض الانضمام لهذه المعاهدة وتعيق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وبلادي، انطلاقا من إيمانها بضرورة إنشاء هذه المنطقة، تقدمت بمبادرتها إلى مجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه الماضي، التي تهدف إلى إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل الكيميائية والبيولوجية والنووية من المنطقة. ولكن من يتهمون الآخرين بامتلاك هذه الأسلحة هم الذين وقفوا في وجه هذه المبادرة. وسورية تكرر اليوم دعوتها إلى المجتمع الدولي لدعم هذه المبادرة وإعطائها الزخم اللازم لتحقيقها.

لا تزال إسرائيل ترفض الانصياع لإرادة الشرعية الدولية بإحلال سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط قائم على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومرجعية مؤتمر مدريد، والمبادرة العربية التي اعتمدها قمة بيروت عام ٢٠٠٢. ولا تزال مستمرة في سياسة عدوانية توسعية تستند إلى ترسانة هائلة من كافة أصناف الأسلحة التقليدية وغير التقليدية وأسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية. كما تتابع إسرائيل سعيها الدائم إلى التصعيد في المنطقة وتصدير أزماتها الداخلية، التي سببها الاحتلال وعدم الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وممارساتها القمعية لهذا الشعب من قتل للأطفال والنساء، وتدمير للمنازل، وحصار، واغتيالات. وكان العدوان الذي قامت به إسرائيل يوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر على بلادي دليلا آخر على سلوكها العدواني والإرهابي، الذي يهدف إلى التصعيد وتفجير المنطقة وجرحها إلى ظروف قد تصعب السيطرة عليها، متناسية أن استمرار احتلالها للأراضي العربية وممارساتها القمعية هي سبب أزمتها

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والدولة الوحيدة التي تمتلك أسلحة نووية، متحدية بذلك قرارات الشرعية الدولية والنداءات الدولية المتكررة أن تنضم فوراً إلى المعاهدة، وأن تتخلص من ترسانتها النووية، وأن تُخضع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. لقد بات وضع إسرائيل يُشكل إخلالاً واضحاً في توازن القوى وقلقاً دائماً لمنطقة الشرق الأوسط.

وبزوال التهديد الذي كان يُشكله النظام العراقي البائد، الذي كان يحد ذاته سلاحاً ذا دمار شامل راح ضحيته ملايين من الأبرياء، والذي اعتبر مجلس الأمن في قراره ٦٨٧ (١٩٩١) التخلص من أسلحته ذات الدمار الشامل خطوة في سبيل إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، يظل وضع إسرائيل هو العقبة الأخيرة والرئيسية أمام تحقيق هذا الهدف. وتطالب الكويت جميع دول العالم بوقف مبيعات الوسائل العلمية والتكنولوجية التي تساهم في تعزيز السلاح النووي الإسرائيلي. كما تطالب الكويت جميع الدول التي تسعى إلى تطوير برامجها لأسلحة الدمار الشامل بألا تفعل ذلك.

سمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى على ترحيب بلادي باقتراح الأمين العام، السيد كوفي عنان، بعقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على المخاطر النووية، الذي اعتمده رؤساء حكوماتنا في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر قمة الألفية، وأن نذكر بالفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه ١٩٩٧ بشأن عدم شرعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها لحل النزاعات. ونؤيد عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. ونكرر تأييدنا لإبرام معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً لحظر إنتاج المواد

لن ينساها أبداً. ونحن في الكويت كنا من ضحايا الإرهاب، والتهديد المباشر لاستخدام أسلحة الدمار الشامل. ولقد رأينا نتيجة تضامن الأسرة الدولية وعزمها على أخذ الخطوات اللازمة للقضاء على وباء الإرهاب ولكن مع الأسف لا نرى هذا العزم وهذه الروح فيما يتعلق بالقضاء على وباء آخر يهدد السلم والأمن الدوليين، وهو وباء الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. وذلك رغم وضوح الخطر الذي تشكله، والخطوات المتفق عليها دولياً للقضاء عليها، ابتداءً بما ورد في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لزع السلاح، ومروراً بجميع الاتفاقيات الدولية التي أبرمت منذ ذلك الوقت، والتي صادقت الكويت عليها جميعاً. فقد صدقنا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، ونظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والبروتوكول الملحق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأخيراً معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ودولة الكويت، إيماناً منها بأهمية الأمن النووي وضرورة التحقق النووي، صادقت هذا العام على اتفاقيتي التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي وتقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي. كما صادقت على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الصدد، يحث وفد بلادي جميع الدول التي لم تعقد اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تقوم بذلك. كما نشجع الدول التي عقدت اتفاق ضمانات شاملة ولم تعقد بروتوكولاً إضافياً أن تفعل ذلك. ونطالب، في هذا الصدد، إسرائيل الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى

مؤخرا. وعلى صعيد آخر، يسر بلادي أن تعلن أنها قررت، إيمانا منها بمبدأ الشفافية في مجال التسليح، أن تنضم إلى الدول المشاركة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، حيث أن منظومات الأسلحة في الجيش الكويتي ذات صفات تقليدية ودفاعية، وفقا لحقوق دولتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة وكافة المواثيق والأعراف الدولية.

واسمحوا لي أن أؤكد من هذا المنبر لكافة أعضاء المجتمع الدولي على أن الكويت لن تألو جهدا في دعم كل ما من شأنه تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وعلى وجه الخصوص، في العراق. فمنذ اليوم الأول من انتهاء العمليات العسكرية التي أسفرت عن تحرير العراق، قامت الكويت دون انتظار أية قرارات أو مبادرات دولية بتقديم مساعدات في كافة المجالات الإنسانية والأمنية والاقتصادية للشعب العراقي الشقيق، تقدر بمئات الملايين من الدولارات. كما أن الكويت ستشارك في مؤتمر مدريد للدول المانحة الذي سيعقد يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر الجاري. وسنستمر في دعمنا للشعب العراقي فيما بعد ذلك. فهذا واجب علينا. وكل ما نسعى إليه هو تضييد الجراح وطي صفحة الماضي الأليم ومساعدة أشقائنا في العراق على استعادة سيادتهم وأمنهم واستقرارهم ومكانتهم في المجتمع الدولي.

لقد مر العالم بأزمات عدة، وشعوبنا تنظر إلى المستقبل بتشاؤم وقلق. فدعونا نضع مصلحة شعوبنا فوق كل اعتبار ونبعد شعور القلق عنها وعن أجيالنا القادمة. وإذا كنا قد فشلنا بالأمس، فكلنا أمل في الكويت أن ننجح غدا لأن توفير الأمن والاستقرار والمستقبل المشرق لشعوبنا هو هدفنا.

السيد العيفان (المملكة العربية السعودية): يطيب لي بداية أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بخالص التهنية على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، معربا عن ثقتي الكاملة بقيادتكم الحكيمة لأعمال هذه اللجنة الهامة للوصول إلى

الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووي الأخرى.

إن الكويت لا تجد مبررا للدول الحائزة للأسلحة النووية ولأسلحة الدمار الشامل للاستمرار في الاحتفاظ بها. ولا نجد مبررا لتأخير اتخاذ الخطوات اللازمة في تطبيق الخطوات الثلاث عشرة من أجل نزع السلاح النووي المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠. لقد عفا الزمن على هذه الأسلحة الفتاكة وحن الوقت لاتخاذ القرارات السياسية العليا والمصيرية لتفعيل التدابير المتفق عليها دوليا لكي يصبح عالمنا خاليا من أسلحة الدمار الشامل. فمنع انتشار الأسلحة النووية ونزعها ركيزتا دعم متبادلان ولا يمكن تحقيق واحد دون الآخر. وبما أن شبح الحرب النووية لا يزال يلوح بين وقت وآخر، فإن الكويت تؤكد على أن السبيل الوحيد الكفيل بتأكيد عدم استخدام أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، هو نزع هذه الأسلحة وتدميرها بالكامل، مع التأكيد على أنها لن تصنع أو تستخدم مرة أخرى أبدا.

وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاق الضمانات بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن وفد بلادي يعرب عن قلقه حيال عدم الامتثال لاتفاق الضمانات وحيال عجز الوكالة عن التحقق من عدم التحريف في المواد النووية التي كانت خاضعة في السابق لهذا الاتفاق. ويعرب وفدي عن أمله أن تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كافة الإجراءات التصحيحية اللازمة للالتزام بمعاهدة عدم الانتشار وبتوافق الضمانات الموقع مع الوكالة وبكل ما من شأنه عدم تعريض شبه الجزيرة الكورية والعالم للمخاطر وللتهديدات النووية. كذلك نعرب عن التقدير للجهود المبذولة بهدف التوصل إلى حل هذه المشكلة، وهي الجهود المتمثلة في الاجتماعات التي عقدت في بيجين

لقد أيدت المملكة العربية السعودية الجهود الدولية المبذولة لإزالة جميع أسلحة الدمار الشامل في كافة مناطق العالم بشكل نهائي، وكانت من أوائل الدول الموقعة على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. كما انضمت إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وهي تمتنع عن إنتاج الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة، أو الحصول عليها، أو السماح لأي طرف ثالث بوضع أسلحة نووية في أراضيها. وشاركت بفعالية في الجهود المكثفة التي تبذلها جامعة الدول العربية من خلال اللجنة الفنية المكلفة بوضع مشروع اتفاقية لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

لقد اتخذت حكومة بلادي كافة الإجراءات الممكنة لمكافحة ظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وذلك من خلال سنها للعديد من الأنظمة واللوائح والتعليمات، بالإضافة إلى إنشائها للهياكل والأجهزة الحكومية ذات الصلة لضمان السيطرة الأمنية الفعلية فيما يتعلق بإنتاج هذه الأسلحة واستيرادها وتصديرها ونقلها وإعادة تصديرها وحملها والاتجار بها بطريقة غير مشروعة وتخزينها ووسمها والتخلص منها. وتضمن التقرير الذي قدمته المملكة لإدارة نزع السلاح بالأمم المتحدة عن الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه بياننا مفصلاً عن الأنظمة واللوائح المشار إليها. ولا يفوتني في هذا الإطار أن أشير إلى ما تحقق خلال اجتماع الدول الأول الذي يعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المذكور أعلاه، الذي عقد في نيويورك خلال الفترة من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، من توافق في الآراء حول التقرير الصادر عن هذا

ما نصبو إليه من نتائج إيجابية، و متمنيا لكم ولأعضاء مكتبكم الموقرين كل التوفيق والنجاح. ولا يفوتني، في هذا السياق، أن أؤكد لكم استعداد وفد بلادي للتعاون معكم في سبيل التوصل إلى النتيجة المرجوة.

كما يسرني أن أتقدم بالتهنئة إلى السيد نوبياسو آبيه بمناسبة تعيينه وكيلاً للأمين العام لشؤون نزع السلاح. وإننا على ثقة بأن ما يتحلى به من خبرة ودراية سيسهم في إثراء الجهود المبذولة في هذا الإطار.

تتعقد أعمال لجنتنا لهذا العام ونحن ننظر بقلق بالغ إلى النجاح المحدود الذي تم تحقيقه في مجالي نزع السلاح ومنع الانتشار. وهو أمر يرجع إلى أسباب عدة، يأتي في مقدمتها افتقار الآليات والضوابط الموضوعية المتوازنة والبعيدة عن ازدواجية المعايير. وبالرغم من ذلك، ينبغي ألا تكون محدودية النجاح الذي تحقق مدعاة للإحباط. بل على العكس، ينبغي أن تكون عاملاً محفزاً لنا لمزيد من العمل الجاد والمشاركة البناءة لتجاوز العقبات ولتخطي أوجه القصور. وهنا، أجدد التأكيد على عزم حكومة بلادي على السير في هذا الاتجاه، دأباً على نهجها الثابت في المشاركة الإيجابية ضمن الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى كل ما فيه خير البشرية.

وهنا، يسرني أن أشير إلى أنه، انطلاقاً من موقف المملكة العربية السعودية الثابت الداعي دوماً إلى الالتزام بكل أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الشرعية الدولية وإقرار السلم والأمن الدوليين وترسيخ جميع مبادئ نزع أسلحة الدمار الشامل بكافة أنواعها، يود وفد بلادي أن يؤكد دعمه الصادق لجهود الأمم المتحدة وللجهود الدولية والإقليمية الأخرى الرامية إلى نزع السلاح واستتباب الأمن، وذلك إيماناً بأن مثل هذه الجهود تجسد الضمير العالمي الذي لا يمكن للبشرية قاطبة أن تعيش بدونه في أمن واستقرار.

لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تبادر إلى اتخاذ الخطوات اللازمة نحو الانضمام إليها وإخضاع منشآتها النووية لنظام الرقابة الدولية.

إن نجاح إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في بعض مناطق العالم قد تحقق بفضل تعاون دولها وإدراكها لخطية التعايش السلمي، وهو يمثل خطوة إيجابية نحو إقامة عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. وإذ نشعر بسعادة بالغة لما تحقق من نجاح في تلك المناطق، فإننا في الوقت ذاته ننظر بقلق بالغ إلى منطقة الشرق الأوسط التي لا تزال، للأسف، بعيدة عن هذا الاتجاه، وذلك بسبب رفض إسرائيل الاستماع إلى صوت الحكمة والعقل، وتجاهلها دعوات هيئة الأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومؤتمرات حركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، إلى الامتناع عن استحداث أسلحة نووية أو إنتاجها أو تجربتها. هذا بالإضافة إلى عدم انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ورفضها إخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الدولية التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك عدم حماسها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، وبذلك فإن إسرائيل تظل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تملك أسلحة وبرامج نووية وأسلحة كيميائية خارج نطاق الرقابة الدولية.

إن هذا الموقف الإسرائيلي وكل ما تطرحه إسرائيل من تبريرات يتناقض بشكل سافر مع كل ما تدعيه من رغبة في السلام، حيث أن السلام الحقيقي ينبغي أن يبنى على الثقة وإثبات حسن النية بين دول وشعوب المنطقة وليس على امتلاك الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وفرض سياسة الهيمنة التي لن تكون مصدر قلق وتهديد لشعوب المنطقة فحسب، بل تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولعل الدليل الأكبر على ذلك هو ما تشهده اليوم منطقة الشرق الأوسط من سياسات إسرائيلية تصعيدية وممارسات

الاجتماع، معربا عن الأمل في أن يمثل ذلك خطوة أولية جادة في سبيل تحقيق أهداف هذا البرنامج.

إننا ننظر بقلق بالغ إلى المآزق الذي تمر به أعمال مؤتمر نزع السلاح، وقد شارك وفد بلادي في اجتماعات مؤتمر نزع السلاح التي عقدت خلال الفترة من ٣١ آذار/ مارس إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وكان يحده الأمل في أن يحظى التقريران اللذان قدمهما رئيسا الفريقين العاملين بتوافق في الآراء يعكس الإرادة الجماعية الجادة لتحقيق نزع السلاح.

تولي حكومة بلادي جل اهتمامها وعنايتها للجهود الرامية إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل عن منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك منطقة الخليج العربي، من خلال دعمها لجهود جامعة الدول العربية بموجب قرار مجلس الجامعة في دورته الواحدة بعد المائة، الداعي إلى جعل هذا الجزء الحساس من العالم منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها، النووية والكيميائية والبيولوجية. ولقد أكد صاحب السمو الملكي، وزير خارجية المملكة العربية السعودية، في كلمته أمام الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، على أن ما يثير الاستغراب هو أنه في الوقت الذي تكثف فيه الوكالة الدولية للطاقة الذرية رقابتها وأنشطتها على الدول الأعضاء في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، نراها تتجاهل استمرار رفض إسرائيل الانضمام إلى هذه المعاهدة، وبالتالي بقاء برامجها النووية خارج نطاق الرقابة الدولية، الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا لأمن واستقرار المنطقة. ومع إيماننا بضرورة زيادة فعالية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، عن طريق تفعيل نظام الضمانات ووسائل التفتيش والمراقبة وجعلها ذات صبغة عالمية، فإننا نرى أهمية وضع الضوابط والمعايير التي تساعد على التقدم المنشود في جميع مجالات نزع أسلحة الدمار الشامل. ومن هذا المنطلق فإننا نطالب جميع الدول التي

جزءاً هاماً من هذه المسؤولية بحكم تعاملنا مع مسألة نزع السلاح التي يتوقف عليها بشكل كبير مصير هذا العالم. وإنه ليحدونا الأمل في أن يتصف نهج عملنا بالموضوعية والجدية وبعد النظر، وأن يتسق مع ضخامة التحديات وحجم المسؤوليات، وقدر الطموحات، ولعلنا بذلك نسهم بدور ما في تحقيق الأمن والسلم الدوليين، وخير ورخاء البشرية جمعاء.

السيد مارتيروزيان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية):

بما أن هذه هي أول مداخلة لي في اللجنة، اسمحوا لي أن أقدم التهاني لكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، كذلك أتقدم بتهنئتي إلى أعضاء المكتب، وأن أؤكد لكم كامل تعاون وفد بلادي في عمل هذه الدورة.

لقد كشفت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١ والتطورات التي تبعتها عن قلق متزايد إزاء التقدم المحدود المحرز في السنوات الماضية في التصدي للمخاطر الجديدة للأمن الدولي. وتذكرنا تلك الأحداث دائماً بالحاجة إلى مضاعفة جهودنا للمضي قدماً بجدول أعمال المجتمع الدولي لترع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة عن طريق التطبيق الصارم للضوابط الدولية الحالية وتعزيز تعددية الأطراف. ومن الجدير بالذكر أن مسألة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والضوابط الفعالة على التصدير قد حظيت بأهمية.

وموقع أرمينيا الجغرافي ومنطقتها الجغرافية السياسية الأوسع يضعها في موضع تواجه فيه بصورة عفوية مسألة الحماية ضد تهريب الأسلحة ونظم إيصالها والعديد من المواد الحساسة. ولا تزال السلامة النووية أمراً له الأولوية الأعلى لبلدي. وتتشاطر أرمينيا على نحو تام أهداف المجتمع الدولي فيما يتعلق بعدم الانتشار والترويج للاستخدام السلمي للطاقة النووية. وقد رفضت أرمينيا منذ البداية خيار تطوير طاقة

تعسفية متعددة في الأراضي العربية المحتلة تسببت في إعادة المنطقة إلى حالة التآزم والتوتر، وأدت إلى إعاقة الجهود العربية والدولية الرامية لإيجاد حل سلمي عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط. ومن هذا المنطلق فإن حكومة المملكة العربية السعودية تطالب إسرائيل، الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلى اتخاذ ما يلزم من خطوات عملية وعاجلة للانضمام إلى هذه المعاهدة، وذلك وفقاً للقرارات الصادرة في هذا الخصوص من الجمعية العامة ومجلس الأمن. كما تطالبها بإخضاع جميع أنشطتها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل أن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. وتطالب أيضاً جميع دول العالم ببذل كل جهد ممكن لتغيير هذا الموقف السلبي للحكومة الإسرائيلية، بما في ذلك الامتناع عن تقديم أي نوع من المساعدة التقنية أو العلمية أو المالية التي يمكن أن تسهم في تطوير البرامج النووية الإسرائيلية أو استمرار العمل فيها.

ويقدر وفد بلادي دعوتكم، سيدي الرئيس، وعدد من الدول الأعضاء، إلى إجراء إصلاحات في عمل هذه اللجنة. وإذ نعرب عن اقتناعنا بأن الإصلاح من حيث المبدأ أمر إيجابي يتفق عليه الجميع، فإننا نود تأكيد استعداد وفد بلادي لدعم أي جهد صادق لإصلاح عمل لجنتنا، شريطة أن يمكنها من الاضطلاع بدور فعال يتسم بالمصداقية والعدالة والبعد عن ازدواجية المعايير، والإسهام في تحقيق ما نصبو إليه جميعاً من أهداف ترمي إلى تخليص العالم من شروخ كافة أنواع الأسلحة التقليدية والنووية والكيميائية والبيولوجية، وفي تعزيز الأمن والسلم الدوليين.

إن العالم اليوم يواجه تحديات كبيرة وخطيرة تلقي على عاتق منظمنا بالكثير من المسؤوليات الجسام للحفاظ على الأمن والسلم في العالم. ونحن في اللجنة الأولى نتحمل

إيجابي ليس على البلدين فحسب، ولكن أيضا على نظام الأمن العالمي والإقليمي بأسره.

ونحن نعتقد أن نظم الرقابة الدولية الفعالة على الصادرات تؤدي دورا مهما في زيادة تطوير نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. ولا يدخر بلدي وسعا في تعزيز نظامه للرقابة على الصادرات بحيث يتمكن من كفالة الاستخدام الشرعي للمواد ذات الاستعمال المزدوج والتجارة الشرعية فيها وفي ذات الوقت توفير ضمانات للمصدر وللمجتمع الدولي وفقا للواجب. ويسر وفد بلادي أن يعلن هنا أن القراءة الأولى لقانون رقابة الدولة على تصدير المواد والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج، ومرورها عبر إقليم جمهورية أرمينيا قد تمت في البرلمان في شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام. وهذا التشريع له أهمية كبيرة لأرمينيا حيث أنه يهيئ الأساس التشريعي للملائم لزيادة تعزيز نظام الرقابة على الصادرات في البلد، واحد من العناصر الأساسية لنظام عدم الانتشار. وباستحداث معيار دولي لعدم الانتشار في التشريع الوطني، تحاول أرمينيا إنشاء نظام رقابة فعال يتضمن تصنيفا محسنا لعمليات التصدير والترخيص من دون وضع قيود غير ضرورية على التجارة الدولية.

وتتعاون أرمينيا بنجاح مع المجتمع الدولي في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وفقا للقانون الأرميني المعني بالأسلحة. وقد نجحت الحكومة في فرض رقابة صارمة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في إقليمها. ويقدم بلدي وبانتظام معلومات مستكملة لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ومع ذلك، توضح التهديدات الجديدة أنه لا يمكن اعتبار أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قضايا تتعلق بجوانب نزع السلاح وتحديد الأسلحة فحسب. والجهود الدولية الفعالة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ما من شأنها إلا السعي إلى التصدي لها في إطار منظور شامل للأمن

نووية لأي استخدام بخلاف الاستخدام السلمي. وحيث أنها الدولة الأولى من الدول الأعضاء في كمنولث الدول المستقلة التي وقعت على اتفاق الضمانات الشاملة، فهي تتحرك قدما صوب تعزيز التعاون في هذا المجال. وبلدي بعد وقت قليل من انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، تعهد بوضع جميع أنشطته النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ورومانيا تفي به بنجاح.

أغتنم هذه الفرصة لكي أذكر بعض التطورات الإيجابية والمشجعة. ونحن نرحب باعتماد مدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية، واحدة من المبادرات التي أطلقها المجتمع الدولي بغرض إيجاد تنظيم إضافي لقضايا نزع السلاح المعلقة. والجدير بالذكر أن كوبا وتيمور - ليشتي قد انضمتا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهذا إسهام إيجابي في عملية نزع السلاح النووي وخطوة أخرى نحو عالمية المعاهدة. ونرحب بشدة ببداية نفاذ معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها وهي معاهدة مبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، المعروفة أيضا باسم معاهدة موسكو. وبالإشارة إلى مسألة التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في مجال الأمن، أود أن أذكر موضوعا هاما آخر.

إن قضية عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل مدرجة في جدول الأعمال المشترك بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي ولا توجد عمليا أي اختلافات كبيرة. وهذه هي المسألة يمكن أن تغطي على مسائل أخرى عديدة. وبالتمسك الشديد بها، يمكن تعميق وتوسيع مجال التعاون بين البلدين بشأن العديد من القضايا السياسية والاقتصادية. ويبدو أن الشراكة الطويلة الأجل بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على جدول أعمال البلدين وفي آفاقهما ونأمل أن تكون واقعية. ومن شأن نجاح هذا التعاون أن يكون له تأثير

والدولية. وأرمينيا مستعدة لمضاعفة تعاونها في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار لكي تسهم إسهاماً أكبر في الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن.

السيد ريفاس (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، اسمحو لي بادئ ذي بدء بأن أهنئكم وبقيّة أعضاء المكتب على انتخابكم بجدارة لترؤس أعمال اللجنة الأولى في الدورة الحالية للجمعية العامة. ونحن واثقون من أنه سيتسنى لكم، السيد الرئيس ساريفيا، بفضل ما لديكم من خبرة واسعة في شؤون نزع السلاح، أن تترأسوا جلساتنا بحكمة وتوازن.

واسمحو لي أيضاً بأن أعرب عن امتناني للسيد جاياتنا دانابالا، وكيل الأمين العام السابق لشؤون نزع السلاح، على الأعمال الهامة التي اضطلع بها على مر السنين في إدارة شؤون نزع السلاح، وبأن أرحب ترحيباً حاراً بالسيد نوبوياسو آبي، وكيل الأمين العام الجديد الذي نشق بأنه سيواصل الأعمال الجيدة بنفس ما تحلى به سلفه من تفان وقدرة. فهو يعتمد على فريق ممتاز في إدارة شؤون نزع السلاح يدعّم أعمال اللجنة وقضية نزع السلاح والسلام الدولي.

إن كولومبيا تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبيرو باسم البلدان الأعضاء في مجموعة ريو. إلا أن وفدي يود في هذه الكلمة أن يوضح موقف بلده من مختلف بنود جدول أعمال اللجنة التي هم كولومبيا بصفة خاصة، وأن يسهب بعض الشيء في هذا الموضوع. وتود كولومبيا، كما حدث في السنوات السابقة، أن تستهل كلمتها بتوجيه انتباه اللجنة إلى الإسهام الهام الذي ينبغي أن تقدمه في مكافحة الإرهاب الذي يشكل اليوم أخطر تهديد للسلام والأمن الدوليين.

الوطني والإقليمي والدولي، من ناحية ومنع نشوب الصراعات وإعادة الإعمار بعد الصراعات وبناء السلام ومن ناحية أخرى.

إن أرمينيا تقدر أيما تقدير جهود العديد من الحكومات والمنظمات غير الحكومية لقيادة حملة عالمية للمساعدة في التصدي للتحديات التي تشكلها الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وقد كان بدء نفاذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام خطوة مهمة صوب القضاء التام على هذه الأسلحة التقليدية التي تسبب في أضرار بالغة. وعلى الرغم من الاعتبارات الأمنية والقيمة الدفاعية للألغام الأرضية المضادة للأفراد، فمع ذلك نعتقد أن التكاليف البشرية والاجتماعية للألغام الأرضية تقف كثيراً من أهميتها العسكرية. ولذلك، بدأت أرمينيا باتخاذ خطوات عملية في هذا الصدد عن طريق إنشاء مركز تطهير ألغام، بمساعدة حكومة الولايات المتحدة، لتدريب العاملين في المجال العسكري على إزالة الألغام. والسبب المنطقي الرئيسي لهذا المركز هو الإقرار بأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد، المزروعة في الأساس لأغراض دفاعية، تتسبب بصورة عشوائية في جرح وقتل مدنيين غير مقاتلين. وفي الوقت ذاته، فإن مشاركة أرمينيا التامة في اتفاقية أوتاوا متوقفة على تحقيق مستوى مماثل من الالتزام السياسي من جميع الدول المجاورة.

وترحب أرمينيا بنتيجة المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونعتقد أنها تعبر عن الأهمية المتزايدة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مكافحة ومنع خطر الإرهاب الكيميائي، وأيضاً في مجال مراعاة التطورات العلمية في الصناعة الكيميائية.

ومن أجل تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار، ينبغي بذل جهود على الصعد الثنائية والإقليمية

ونرحب بمبادرات من قبيل معاهدة موسكو، لكننا نرى أننا ما زلنا بعيدين عن تحقيق الالتزامات التي لا لبس فيها والتي تضطلع بها الدول الحائزة للأسلحة النووية، مما يجعل من الأكثر صعوبة المحافظة على نظام عدم الانتشار.

ويتمثل أحد الصكوك القانونية البالغة الأهمية بالنسبة للنظام العالمي لعدم الانتشار في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد وقعت كولومبيا تلك المعاهدة في عام ١٩٩٦ وتصرفت دائماً بما يتفق وروحها. وقد أكدنا مجدداً في جميع الاجتماعات الدولية المعنية بترع السلاح التزامنا التام بتلك المعاهدة بوصفها صك يفرضي إلى تحقيق نزع السلاح العام الكامل. وقد تناولنا بإسهاب، في المؤتمرات المتعلقة بنفاذ المعاهدة، الحاجة إلى تحديد وتنفيذ تدابير معينة لتسهيل حالة كولومبيا، حيث توجد، على سبيل المثال، إرادة سياسية للقيام بعملية التصديق، في حين أن ثمة قيوداً دستورية وقانونية لا سبيل إلى تجنبها لدى القيام بذلك.

وفي ما يتعلق بمسألة نزع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وعدم انتشارها، شأماً في ذلك شأن أسلحة الدمار الشامل الأخرى، تُكرر كولومبيا الإعراب عن اعتقادها بأن القضاء التام على هذه الأسلحة يشكل خير ضمان للسلم والأمن الدوليين. إننا نرفض مذاهب الردع والتحالفات الاستراتيجية، فضلاً عن المذهب القائل بتوخي استعمالات جديدة للأسلحة النووية، إذ أنها تقوم جميعها على أساس القوة أو التهديد باستعمالها. وما زلنا نؤمن بأن نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة ليس ضرباً من الخيال بل هو ضرورة تزداد إلحاحاً لمصلحة السلم والأمن الدوليين، في ضوء التحديات الجديدة التي نواجهها.

لذا نشعر بالقلق الشديد لكون مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل الأساسي للمفاوضات، قد عجز للعام السابع على التوالي عن التوصل إلى اتفاق على برنامج عمله بشأن

إن منع وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين ينبغي أن يكون بنداً ذا أولوية على جدول أعمالنا. ولذا انضمت كولومبيا منذ العام الماضي إلى مُقدمي مشروع القرار الذي عرضته الهند بشأن هذا الموضوع. ولذا نُصر على انضمام جميع الدول إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسُّمية وتدمير تلك الأسلحة، وإلى اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وفضلاً عن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونُصر أيضاً على الحظر الصريح لاستعمال أسلحة الدمار الشامل هذه، وعلى تقييد استحداث تكنولوجيات جديدة لهذه الأسلحة. ولا شك في أن أفضل ضمان لذلك هو الإزالة التامة لهذه الأسلحة. وينبغي أن تبادر البلدان الحائزة للأسلحة الكيميائية إلى تدمير هذه الأسلحة امتثالاً للاتفاقية، وأن تقدم خططاً تفصيلية عن عملية التدمير هذه. ويجب علينا أيضاً أن نسعى إلى إدراج أسلحة جديدة في نطاق تنفيذ الاتفاقية المتعلقة باستعمال أسلحة تقليدية معينة، وإلى اعتماد بروتوكولات جديدة في هذا الميدان. ومن الأساسي، في ما يتعلق باتفاقية الأسلحة البكتريولوجية، التقدم نحو اتفاق بشأن وضع بروتوكول للتحقق.

وإذا كان التقدم المتعلق بأسلحة الدمار الشامل هذه لا يزال مبعثاً للقلق، فإن التقدم المتصل بأهم أسلحة الدمار الشامل، وهي الأسلحة النووية، قد عجز هو الآخر عن أن يبعث على الارتياح. فأعضاء المجتمع الدولي لم ينضموا جميعاً بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولم يتم إحراز تقدم كاف في إطار اللجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠٠٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتكرر كولومبيا التشديد على الضرورة الملحة للتنفيذ التام للتدابير الثلاثة عشر لترع السلاح النووي الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار.

وثمة بندان على جدول أعمال اللجنة الأولى يكتسيان أهمية أساسية بالنسبة لكولومبيا، وهما تنفيذ اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وإننا نلمس تقدماً هاماً في كلا المجالين. ونحن نرحب بنتائج الاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا الذي عقد في بانكوك، ونصر على الحاجة الملحة إلى التوصل في نهاية المطاف إلى كفالة انضمام جميع الدول إلى تلك الاتفاقية ولا سيما مشاركة كبار منتجي هذه الأنواع من الألغام فيها. وتُدين قيام جهات من غير الدول بإنتاج الألغام واستخدامها استخداماً عشوائياً، ونحث المجتمع الدولي على منع حدوث ذلك. وفي ما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نلاحظ بارتياح انعقاد الاجتماع الأول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لعام ٢٠٠١، وصدور تقرير الأمين العام عن جدوى وضع صك دولي يمكن الدول من تحديد وتعقب الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما أننا نعرب عن تقديرنا للمبادرة الفرنسية - السويسرية بشأن هذه المسألة، ونشيد بالعمل الذي اضطلع به الخبراء الحكوميون بشأن هذا الموضوع برئاسة ممثل الهند المقتردر السفير سود. واقتناعاً منا بأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تشكل حقا في عالم اليوم أسلحة دمار شامل، سنواصل دعم جميع المبادرات المتعلقة بهذا الموضوع. وتتولى جنوب أفريقيا هذا العام تنسيق مشروع القرار المعنون "الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه" (A/C.1/58/L.1)، الذي قامت كولومبيا بالاشتراك مع اليابان بعرضه على اللجنة منذ عام ٢٠٠١. ونتوقع، كما حدث في السنوات السابقة، أن ينضم إلى قائمة مقدمي هذا

مسائل تُسلم جميعاً بأنها موضوعية وتكتسي أهمية ذات أولوية بالنسبة للأمن الدولي. ولذا أيضاً، نشعر بالقلق لإخفاق هيئة الأمم المتحدة لترع السلاح، بعد ثلاث سنوات من المداولات، في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بندين مُدرجين حالياً على جدول أعمالها. ونُصر بالمثل على الحاجة الملحة إلى التوصل إلى اتفاق بشأن أهداف الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح بشأن جدول أعمال هذه الدورة.

وتُصر كولومبيا على ضرورة الحفاظ على إطار متعدد الأطراف في العلاقات الدولية، وخاصة بشأن مسائل نزع السلاح والأمن الدولي، وتعزيز ذلك الإطار. ورغم مشاطرتنا الانتقاد المتعلق بافتقار التعددية في بعض المناسبات إلى الكفاءة في المواجهة الفعالة للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، فإننا نؤكد من جديد ضرورة توصل جميع الدول إلى الالتزام على نحو متجدد وراسخ بالخيار المتعدد الأطراف. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تجديد التزامها بمعاهدة عدم الانتشار، والسماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارتها. إن استحداث الأسلحة النووية لا يُحقق السلام، ولا يُعزز الأمن. فالسلم والأمن اليوم يقومان لا على القدرة العسكرية بل إنهما يرتكزان في معظم الأحيان على عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، وبشكل خاص على العلاقات الحسنة مع الجيران ومع المجتمع الدولي ككل. وتُسلم كولومبيا بحق جميع الدول في وضع برامج نووية للأغراض السلمية. ولهذا فإننا ملتزمون شأننا في ذلك شأن سائر الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بمواصلة التعاون مع جمهورية إيران الإسلامية من أجل توضيح الشكوك المتعلقة ببرامجها النووي. وتدعو كولومبيا حكومة إيران إلى مواصلة تعاونها مع المفتشين من أجل بناء الثقة في المنطقة وفي العالم.

السلاح، وأن أرحب به وأشكره على بيانه الاستهلاكي، الذي يتضمن مبادئ توجيهية مفيدة جدا لعملائنا.

وبينما نواصل مداوالات اللجنة الأولى أثناء هذه الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، تعود بنا ذكرياتنا الأليمة إلى التفجير المأساوي لمقر الأمم المتحدة في العراق بتاريخ ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وفيما نتشاطر الحزن الناجم عن هذه المأساة، نظل على دراية كاملة بالتحديات الحالية التي يواجهها الأمن والاستقرار العالميان اليوم نتيجة للحصول السهل على أسلحة الدمار الشامل والتهديد المتزايد الذي يشكله الإرهاب الدولي.

ويدرك وفد ملاوي أنه لا يمكن تحقيق الهدف النهائي لزرع السلاح العام الكامل إلا على أساس مفاوضات عالمية ومتعددة الأطراف وغير تمييزية. وبإحباط وأسف شديدين نشهد عاما آخر ينتهي من دون إنجاز عمل موضوعي في مؤتمر نزع السلاح. ولذلك، فنحن نؤمن بأنه ما لم تظهر القوى الرئيسية قدرا كافيا من المرونة والالتزام العملي بزرع السلاح، سنواجه دائما هذا التحدي الخطير وفي بعض الأحيان نواجه أيضا خلافات مفتوحة لا تسهم في السلم والأمن الدوليين ولا تعززهما.

وفي مقابل ذلك، يبدو أننا وجدنا أساسا مشتركا بشأن نزع السلاح الكيميائي. فبعد عدة مؤتمرات إقليمية عقدتها السلطات الوطنية الأفريقية المعنية باتفاقية الأسلحة الكيميائية، أنشأت ملاوي في ١٧ تموز/يوليه سلطة وطنية تتألف من مسؤولين من وزارات حكومية متعددة وإدارات ومؤسسات ذات الصلة. وقد وضعت السلطة الوطنية في ملاوي خطة للأنشطة التي تعتمزم تنفيذها خلال الأشهر الإثنى عشر المقبلة. وستتضمن هذه الأنشطة: الإعداد لسن تشريعات، وأيضا اعتماد وتنفيذ التدابير الإدارية وتدابير الإنفاذ للاتفاقية؛ ونشر المعلومات المتعلقة بأعمال الحظر

المشروع ما يزيد على ١٠٠ وفد، وأن يتسنى بتوافر الآراء اعتماد المبادرة التي تنطوي هذا العام على تطورات هامة.

اسمحوا لي بأن أحتتم كلمتي بالإعراب عن التزام كولومبيا بجدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار والسلم الدولي الذي نظرت فيه اللجنة الأولى، وبتكرار تأكيد اقتناعنا بأن النهج المتعدد الأطراف القائم على تقاسم المسؤولية في معالجة هذه المواضيع قادر وحده على أن يمكننا من الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ومن الإسهام في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب.

وبهذه الروح، فإن وفد بلادي مستعد للمشاركة في المشاورات غير الرسمية، التي ستعقدونها، سيدي، ابتداء من غد. ونحن نشكر مختلف الوفود والجماعات التي أطلقت مبادرات لترشيح عمل اللجنة الأولى ولتعزيز إسهامها في صون السلم والأمن الدوليين. وسندرس هذه المبادرات في الإطار العام لتنشيط الجمعية العامة وإصلاح الأمم المتحدة بهدف إدماج تعددية أطراف فعالة تؤدي فيها المنظمة دورا مركزيا.

السيد أموراني - فيري (ملاوي) (تكلم

بالانكليزية): اسمحو لي، في البداية، أن أهنئكم، سيدي، على رئاسة اللجنة الأولى، وأيضا على الأسلوب القدير الذي اتبعتموه في توجيه أعمال اللجنة حتى الآن. وأؤكد لكم تأييد وفد بلادي وتعاون المتواصلين فيما نسعى إلى التوصل إلى توافق في الآراء واسع النطاق بشأن القضايا المعروضة على اللجنة. وأود أيضا أن أهنئ أعضاء مكتب اللجنة الأولى كافة على انتخايم. ونود أيضا أن نتقدم بآيات شكرنا الصادقة إلى السيد كيوانوكا، الممثل الدائم السابق لأوغندا لدى الأمم المتحدة، على عمله الممتاز رئيسا للجنة في الدورة المنصرمة. واسمحوا لي أيضا أن أهنئ السيد نوبوياسو آبي على تعيينه في منصب وكيل الأمين العام لشؤون نزع

جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ويحدونا الأمل أن يولد تقرير فريق الخبراء الحكوميين عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تأييدا عالميا وإقليميا ووطنيا لتعزيز التعاون والشفافية الدوليين في عمليات نقل الأسلحة.

وأخيرا، تلتزم ملاوي التزاما كاملا بالعمل معكم، سيدي، لكفالة دورة منتجة بشأن قضايا تسبب قلقا كبيرا في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية.

السيد ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): يشعر وفد بلادي بالسرور البالغ لرؤيتكم، سيدي، ترأسون اللجنة الأولى. وأنا مقتنع بأن هذا الخيار الحكيم، سيسهم في نجاح عملنا. ونحن نهنئكم ونهنئ أعضاء المكتب كافة وبممكنكم التعويل على كامل تعاون وفد بلادي في تنفيذ عملكم الدقيق. ونرحب أيضا بتعيين السيد نوبوياسو آبي في المنصب المهم وكيلا للأمين العام لشؤون نزع السلاح. ونتمنى له النجاح في منصبه الجديد. وسنتذكر دائما سلفه، السيد دانابلا، بصفته مسؤولا ماهرا مخلصا لنزع السلاح.

ويجب أن يكفل كفاحنا من أجل السلام بالنجاح. ولكن كيف يمكننا كفالة تحويل هذا الحلم إلى حقيقة في عالم يعج بمصادر القلق؟ والصراعات تواصل جلب الدمار على العديد من المناطق في العالم. ويواصل الإرهاب بصورة شبه يومية شن هجماته عشوائيا وبوحشية. ولا يسلم منه حتى الذين يخدمون المجتمع الدولي بإخلاص ويعملون من أجل السلام. وليس لدينا من سبيل سوى تغيير الحالة وحماية البشرية من الأخطار المتزايدة لتدمير الذات. ويجب أن نعزز وحدتنا وأن نروج للتعاون المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح. ولا بد لنا في مجال صون وتعزيز السلم والأمن الدوليين، أكثر من أي مجال آخر، أن نعمل معا بروح من الانفتاح وبشعور عميق بمسؤولياتنا الفردية والجماعية من أجل مستقبل البشرية.

موجب الاتفاقية، ولا سيما بالنسبة للمسؤولين الحكوميين وللإدارات الحكومية، ووسائل الإعلام، ومؤسسات البحث العلمي والتقني؛ والقيام بحولات دراسية إلى الدول الأطراف في المنطقة الأفريقية التي اعتمدت تدابير وطنية لتنفيذ الاتفاقية.

ونحن نلتزم التزاما قويا بكفالة أن يتم تنفيذ هذه الأنشطة وغيرها في غضون الأشهر القليلة المقبلة. ومع ذلك، علينا قيود شديدة فيما يتعلق بالموارد المالية وموارد أخرى. ونحن بحاجة إلى تدريب موظفي السلطة الوطنية والعاملين لدينا في مجال القانون على أفضل طريقة لإصدار القوانين وتنفيذ التدابير الإدارية التي تنص عليها الاتفاقية. وفي هذا الصدد، ناشد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وشركاءنا الثنائيين ومتعددي الأطراف الذين يتعاونون معنا والبلدان المتقدمة النمو الأخرى تقديم المساعدة لنا من أجل تحقيق هذه الغاية.

وترحب ملاوي بالاختتام الناجح للاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الألغام الأرضية في بانكوك، وتمنى تايلند باستضافة هذا الاجتماع المهم جدا. وبوصفنا طرفا في اتفاقية الألغام الأرضية، فقد استضفنا فريق الخبراء من دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام والتابعة للأمم المتحدة الذي زار ملاوي في بعثة لتقصي الحقائق في آب/أغسطس ٢٠٠٣. ونحن نؤيد تماما جميع الجهود الهادفة إلى إزالة الألغام الأرضية من على وجه الأرض، حيث أن تأثيرها لا يعرقل التنمية الاقتصادية فحسب، ولكن أيضا يواصل التسبب في قتل الأبرياء من النساء والأطفال في العديد من حالات ما بعد الصراع في أفريقيا.

ونرحب بنتيجة الاجتماع الأول الذي تعقده الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع

دون الإقليمية والإقليمية والدولية. واللجان الدولية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها هي الهياكل المقبولة التي ينبغي استعمالها لتطوير ذلك التعاون. ومن الضروري هنا مشاركة المعلومات والخبرة.

وعلى صعيد منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، قام هذا التعاون من خلال إنشاء شبكة من اللجان الوطنية المسؤولة عن ضمان وجود التنسيق والتكامل والتعاون في الجهود التي تبذلها الدول المعنية، وذلك في كوناكري في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ولضمان فعالية هذه الشبكات، يناشد وفد بلادي شركاءنا الثنائيين والمتعددي الأطراف أن يقدموا الدعم المالي والتقني اللازم لكفالة تحقيق مختلف أهداف اللجان الوطنية.

وفيما يتعلق بمتابعة تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تقرر مالي، مع تقديرها للعمل المنجز، النتائج التي خلص إليها فريق الخبراء الحكومي الذي كان مسؤولاً عن دراسة جدوى وضع صك دولي لوسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. كما أننا نؤيد التوصية الداعية إلى مطالبة الدورة الحالية للجمعية العامة باتخاذ قرار من شأنه إلزام الدول بالتفاوض على صك كهذا تحت إشراف الأمم المتحدة. ويطلب بلدي أيضاً جميع الدول الأعضاء بأن ينفذ قرار مجلس الأمن ١٤٦٧ (٢٠٠٣) تنفيذاً فعالاً، وهو القرار الذي أُخذ بالتزامن مع انعقاد حلقة العمل التي نظمناها في آذار/مارس ٢٠٠٣ أثناء رئاستنا لمجلس الأمن، بشأن موضوع "انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأنشطة المرتزقة: التهديدات التي تواجه السلم والأمن في غرب أفريقيا".

وفيما يتعلق بالألغام المضادة للأفراد، يود وفد بلادي أن يصر على الحاجة إلى تكثيف الجهود في مجال إزالة

إن تحديد الأسلحة النووية وأعمال تخفيضها يمثلان قلقاً رئيسياً لنا. ويجب تشجيع التصديق العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب أيضاً أن نشجع التنفيذ الكامل لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويؤيد بلدي جميع الجهود المهادفة إلى حماية سلطة ذلك الصك القانوني المهم. وسيكفل تطبيقه أن يصير النظام الدولي لعدم الانتشار نظاماً فعالاً. ونحن نقدر في هذا المقام أن بعض الدول قد تعهدت وبكلفة عالية تدمير ترساناتها النووية وفي الوقت ذاته تكفل المعالجة الحذرة للمواد الانشطارية التي نحصل عليها من تلك الأسلحة. وبينما يحدونا الأمل في الحصول على دعم إضافي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يرحب بلدي بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس الترتيبات التي يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية، وناشد عقد مشاورات إضافية بغية إنشاء مناطق جديدة، على سبيل المثال في الشرق الأوسط، الذي لا يزال منطقة حساسة جداً. وفيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية والكيميائية، يناشد وفد بلادي بإلحاح جميع الدول الاعتراف بمختلف الاتفاقيات عن حظر وتدمير تلك الأسلحة وأن تطبقها تطبيقاً كاملاً وفعالاً.

إن الواقع الأليم للخسائر البشرية الكبيرة في مختلف الصراعات التي لا تزال تضر منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية يجعلنا قلقين للغاية إزاء استمرار انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها. ولا يمكن إنكار أن تكديس هذه الأسلحة والاتجار بها المزعزعين للاستقرار يشكّلان تهديداً كبيراً للسلم والأمن في القارة الأفريقية. ويقتضي الحل الدائم لهذه الآفة أن نعزز التعاون وأن ننفذ برنامج عمل الأمم المتحدة، سواء بالكشف عن الانتهاكات أو منعها أو بتنفيذ تدابير قانونية وإدارية، فلا بد أن تكون هناك تدابير فعالة لضبط الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويتطلب ذلك تعاوناً وثيقاً بين الدول على الصعد

متمنيا له النجاح في تحقيق المهام والمسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتق هذه اللجنة.

إن حكومة بلادي حرصت، ولا تزال تحرص، على دعم كل الجهود المبذولة لصون اسلم والأمن الدوليين، حيث كانت بلادي من أوائل الدول الموقعة على المعاهدات الدولية المتعددة الأطراف ذات الصلة بتزع السلاح والحد من انتشاره والرقابة عليه، إيماننا منها بأن هذه المعاهدات تشكل عنصرا هاما وضروريا لتهيئة الظروف المناسبة للوصول إلى عالم يسوده الأمن والاستقرار.

ولقد بذلت الأمم المتحدة على مدى السنوات الطويلة الماضية جهودا متواصلة للتصدي للأسباب الكامنة وراء نشوب المواجهات والحروب المهلكة للشعوب. إلا أن تلك الجهود لم تؤت الثمار التي تطلعون عليها جميعا.

إن التزام الجمهورية اليمنية الثابت بقضايا نزع السلاح هو تعبير عن رؤيتها السياسية الواضحة التي تدعم كامل جهود المجتمع الدولي والأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، والتي حددها الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لتزع السلاح في عام ١٩٧٨، والتي احتل فيها موضوع نزع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأولوية القصوى.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، إلا أن امتلاك إسرائيل لتلك الأسلحة لا يزال يشكل عائقا يحول دون أن تصبح المنطقة على ذلك النحو. فاستمرار امتلاك إسرائيل لمفاعلاتها النووية العسكرية خارج نطاق الرقابة الدولية يشكل تهديدا خطيرا للأمن والسلام الإقليميين والدوليين وانتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بمطالبة إسرائيل بالالتزام

الألغام، والمساعدة على إزالة الألغام ومساعدة ضحاياها، وكذلك نشر الوعي. وفي هذا الصدد، نحن نؤيد الاقتراح الداعي إلى إنشاء صندوق لإزالة الألغام ونطالب الدول القادرة بتوفير التمويل اللازم لإزالة الألغام وإعادة تأهيل ضحايا الألغام. وينبغي أيضا أن نشدد على أن إزالة الألغام في بلدان ما بعد الصراع، وهي عملية مكلفة، ستؤثر على إمكانية إحراز التقدم في مجالات أخرى، بما في ذلك إصلاح الطرق وعودة اللاجئين ومستقبل الزراعة.

ويعتقد وفد بلادي أن الشواغل التي أعرب عنها عدد من المتكلمين هنا اليوم بشأن الحاجة إلى ترشيد عمل اللجنة هي شواغل مبررة. فأهمية عملنا ونطاقه يعتمدان على قدرتنا على التركيز على أهم القضايا من أجل التعامل معها بالاهتمام اللازم. وهنا، فإن فكرة بحث بعض القرارات بين فترات فاصلة تمتد عامين أو ثلاثة أعوام هي، حسب اعتقادنا، قرار حكيم ويمكن أن يفضي إلى اتفاق. ولذا فقد حان الوقت كي نتوقف لبرهة ونستعرض بعين ناقدة التقدم الذي أحرزناه ونخطط للمستقبل بقدر أكبر من السلطة والأمل.

السيد العياشي (اليمن): يسعدني في البداية أن أهنيكم، سيدي، على الثقة التي حظيت بها بانتخابكم رئيسا لهذه اللجنة. وإنني على ثقة بأن حكمتكم وقدرتكم ستساهمان في تحقيق التقدم الذي نطمح إليه جميعا في ميدان نزع السلاح وتعزيز الأمن والاستقرار الدوليين، وبما يدعم مكانة منظمة الأمم المتحدة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة. كما نتني على الجهود القيمة التي بذلها رئيس اللجنة السابق. وأؤكد لكم أن بلادي ستكون على استعداد لمشاطرتكم الجهود لإنجاح مهمتكم على صعيد هذه اللجنة الهامة. وأغتنم هذه الفرصة السانحة لأعرب للسيد آبي عن خالص التهنية لتعيينه وكيلا للأمين العام لشؤون نزع السلاح،

كما أن منظمات المجتمع اليمني في الجمهورية اليمنية تعمل مع السلطات المختصة للمساهمة في توعية المواطنين بمخاطر وأضرار انتشار وحيازة واستخدام الأسلحة الخفيفة غير المشروعة. ومن المهم التأكيد على بعض المفاهيم المتصلة بهذا الموضوع، وهي أن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الناتج عن الاتجار غير المشروع بها لا يُعد سبباً لطبيعة النزاعات الناشئة في العديد من المناطق الإقليمية في العالم، وإنما أداة لتأجيج الحروب القائمة بالفعل. كما أن هذه النزاعات تجذب جذورها في الظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والبشرية، والمالية، والتطهير العرقي والديني، وتزايد حالة الفقر، والمديونية، والأمية، والأمراض المعدية في العديد من البلدان النامية، لا سيما في البلدان الأقل نمواً نتيجة للتباينات الواضحة والواسعة في العلاقات الاقتصادية، والتجارية، والدولية بين الدول المتقدمة النمو والبلدان النامية والموروثة من العهود الاستعمارية، ونتيجة لحالات الاحتلال والتوسع والاستيطان التي تؤدي إلى نشوب الصراع السياسي ومن ثم اندلاع النزاع العسكري، كما هو حاصل الآن في فلسطين والأراضي العربية المحتلة وغيرها.

إننا نؤكد على أهمية وضرورة احترام قواعد القانون الدولي والمبادئ المنصوص عليها في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، بحيث لا يحدث بأي شكل من الأشكال إعاقة للحق الطبيعي للبلدان في الدفاع عن نفسها وحقوقها في وضع نظام دفاعي خاص بها لكفالة أمنها الوطني، وحق الدول في الدفاع عن وحدة أراضيها وإنهاء الاحتلال الأجنبي. وفي إطار الجهود المبذولة في الأمم المتحدة لمواجهة مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، طالبت بلادي بتوسيع سجل الأسلحة الخفيفة، من خلال تصنيفها بالاسم والعيار ووظيفة الاستخدام، حتى يتم العمل على مكافحة الاتجار غير المشروع بها في ضوء مرجعية محددة واضحة.

بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف، الأمر الذي يدعونا إلى مطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل للانضمام غير المشروط إلى معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية المدنية والعسكرية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ورغم التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في إحلال السلام في مناطق مختلفة من مناطق الصراع في العالم، ما زال أمام المنظمة الكثير من المسؤوليات لمواجهة المشاكل المترتبة على سباق التسلح في العالم والإنفاق المتزايد على الأسلحة مقابل انحدار كبير لمستوى التنمية في العالم، ولا سيما في الدول النامية والفقيرة التي تذهب إليها النسبة الكبرى من تجارة الأسلحة.

إن ظاهرة انتشار الأسلحة الخفيفة والصغيرة من القضايا التي توليها القيادة السياسية والحكومة في الجمهورية اليمنية اهتماماً كبيراً، حيث كانت لهذه الظاهرة أبعاد مختلفة ومتشعبة تداخلت فيها العديد من الاعتبارات والتراكمات التاريخية للصراعات المسلحة وحقب الاستعمار التي سادت بعض أنحاء البلاد، بالإضافة إلى خصائص اجتماعية مميزة للشعب اليمني. وإن الجمهورية اليمنية مع ذلك تؤكد على وجود وتوفير الإطار القانوني والأنظمة واللوائح التي تنظم عملية رقابة وضبط استيراد الأسلحة الخفيفة ومصادرة تلك الأسلحة الموجودة في أيدي المواطنين بصورة غير شرعية. وتسعى الحكومة من خلال وسائل الإعلام، من تلفزيون وإذاعة وصحافة، إلى تعزيز ثقافة مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة وإقامة حملات توعية لتشجيع المواطنين على التخلص من الأسلحة التي لديهم والتي حصلوا عليها أثناء الأزمات السياسية والعسكرية، مع شرح مخاطر وجود مثل هذه الأسلحة في متناول المدنيين، وخاصة صغار السن الذين كثيراً ما يذهبون ضحايا نتيجة للاستخدام الخاطئ لها.

اللجنة الأولى. ونحن نعرف خبراتكم، ولهذا نشق أنه سيتسنى تحت توجيهكم وقيادتكم تناول بنود جدول أعمالنا بطريقة حكيمة وفاعلة وعملية. وأود أيضاً أن أعرب عن تأييد بلدي للبيان الذي أدلى به وفد بيرو باسم مجموعة البلدان الأعضاء في مجموعة ريو.

نجتمع هنا، مرة أخرى، لتحليل ودراسة التحديات الرئيسية التي تواجهها البشرية الآن، وستظل تواجهها، في مجالي الأمن ونزع السلاح. وفي كل عام، نرى في اللجنة الأولى أن نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج. وعلى الرغم من ذلك، تأتي الحلول بطيئة. والمهم أن نعرف مدى إخلاص وشفافية الحوارات والمفاوضات التي ترمي إلى تيسير السلم والأمن الدوليين، من خلال التنفيذ المناسب لصكوك وتدابير نزع السلاح. ويشكل السلم، والأمن، والتوازن، الآن أكثر من أي وقت مضى، تحدياً بالغ الأهمية في عصرنا هذا، وضرورة لا مفر منها لبناء عالم يكفل تطور الأمم في إطار من الوثام العالمي.

ولقد تابعت الجمهورية الدومينيكية باهتمام شديد، إيماناً منها بمبادئ السلام، كامل عملية أوتاوا واتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وثمة بلدان عديدة تشارك أيضاً في هذه العملية. إلا أننا نناشد بصفة خاصة الدول الشديدة النشاط في إنتاج الألغام التي لم تُشارك بعد في هذه الجهود، أن تفي بالتزاماتها، وأن تقوم، بصفة خاصة، بتوفير خبراتها الفنية ومعداتها وأموالها للكشف عن الألغام وتدميرها، وخاصة ما يوجد منها في البلدان النامية التي تعاني من هذه الأسلحة.

وفي الكثير من بلداننا، يكون امتلاك سلاح نارى ضماناً للأمن. بل أن هذا يكون فيما يتعلق بأخرين رمزاً للقوة. ودون محاولة أن نجعل من هذا الأمر صورة سريلية، قد يطرح المرء في العديد من بلداننا السؤال التالي: "ماذا

إن اليمن إحدى الدول المتأثرة بويلات الألغام الأرضية، وقد أيدت كافة الجهود الدولية الرامية إلى القضاء عليها. وكانت بلادي من أوائل الدول التي وقّعت وصدّقت على اتفاقية أوتاوا المعنية بحظر استخدام وإنتاج وتخزين الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدميرها. وفي مجال مخزون الألغام، قامت اللجنة الوطنية اليمنية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والدول الصديقة، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، بتدمير مخزون اليمن من الألغام المضادة للأفراد، حيث تم تدمير حوالي ٦٦ ٦٧٤ لغماً، وهي المخزون الكلي من الألغام المضادة للأفراد. وبالتالي تعتبر اليمن أول دولة من الدول الأعضاء في المعاهدة التي تقوم بتدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد حيث تعتبر الألغام من أخطر الأسلحة، كونها الأرحص ثمناً والأسهل حملًا، غير أن أضرارها وأخطارها تستمر لعشرات السنين. ومن خلال البرنامج الوطني لمكافحة الألغام، تم تقديم المساعدات العلاجية والتأهيلية، بما في ذلك توفير الأطراف الصناعية، والمساعدات الاجتماعية، والكراسي المتحركة، وأدوات الإبصار والسمع للمتضررين من الألغام. ويعتبر برنامج نزع الألغام في الجمهورية اليمنية من أنجح البرامج في المنطقة.

إن تضافر جهود المجتمع الدولي لضمان تنفيذ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتنفيذ القرارات الدولية الداعية إلى تحرير الشعوب من الاستعمار، وحقها في الحرية وتقرير المصير، وتوفير ظروف معيشية تحقق قدرًا عادلاً من الكرامة الإنسانية، والعمل على تنفيذ برامج التنمية والمساعدات الاقتصادية والتنمية للدول الفقيرة والأقل نمواً، تنفيذاً للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، هو كفيلاً بتحقيق الأمن والسلم الدوليين.

السيد راومان غونزاليز (الجمهورية الدومينيكية)
(تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي سيدي أن أقدم، باسم وفدي، إليكم وإلى بقية أعضاء المكتب بالتهنئة على اختياركم لمكتب

المشتريات لا يمكن للمرء أن يفكر في اتفاق بشأن قوائم الأسلحة.

وقد عبّرت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن أنفسها بشأن توطيد نظام منع الانتشار في جميع أنحاء المنطقة من خلال إبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو). ولا شك أن هذه المعاهدة ساعدت في إرساء التعاون في نصف الكرة كما أنها أسهمت إسهاما حقيقيا في تحقيق الأمن في العالم. وحددت معاهدة تلاتيلولكو إطارا مرجعيا لمناطق العالم الأخرى في إنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية. وتتجاوز معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية معاهدة تلاتيلولكو كما تسعى من اجل تحقيق الانضمام العالمي والشمولية. ونؤمن بان هذه المعاهدة الهامة ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكلان ركيزتين أساسيتين لأمننا بالذات. وبالرغم من حقيقة أن معاهدة عدم الانتشار لم تحقق كل أحلام الدول الأطراف فيها، فإننا نؤمن بأن تلك المعاهدة تشكل صكاً دولياً في ميدان نزع السلاح، لا سيما في ميدان نزع السلاح النووي، لقي أوسع قبول عالمي. بيد أنه ما زال يجب علينا أن نعزز هدف عالمية المعاهدة، مع مراعاة أن بعض الدول، وخاصة الدول التي في وسعها استحداث الطاقة النووية للأغراض العسكرية، ليست أطرافاً في المعاهدة بعد.

ونرى في الوقت الحاضر أن مختلف المؤتمرات الدولية تناقش الاتفاقيات بشأن استخدام الطاقة النووية. وإحدى هذه الاتفاقيات الاتفاقية المعنية بالضرر الذي تسببه النفايات المشعة للأشخاص والموتل. وتعمل الجمهورية الدومينيكية بقدر كبير على السياحة، وهي سياحة تبحث عن الشواطئ والشمس. وتحظى نوعية المياه الساحلية في الجمهورية الدومينيكية بأهمية حيوية لإنهاء القطاع السياحي، وبالتالي فإن أي تدمير إشعاعي قد يدمر هذا القطاع الهام لاقتصادنا

تُفضل - العمل أم السلاح؟". وقد يُفضل الكثيرون السلاح على العمل. وقد يُفسر هذا مجرد جزء من السبب والدافع إلى حيازة الكثير من المدنيين للعديد من الأسلحة التقليدية التي تُزِيد من الجريمة المسلحة، وتُفضي إلى أنشطة قاتلة، وتُضيف إلى الاتجار بالأسلحة داخل البلد وخارجه. ولقد عكفت الجمهورية الدومينيكية، إدراكاً منها لهذه الحقيقة المؤسفة، على وضع برنامج يستهدف مكافحة هذه الثقافة. فزادت الجمهورية الدومينيكية من عدد أفراد القوات المسلحة والشرطة التابعين لها. وأجرينا مجموعة من العمليات التي أدت حتى الآن إلى جمع ما يزيد على ٤ ٥٠٠ سلاح ناري. واضطلعنا أيضاً بمراقبة وسيطرة أكثر شدة على ترسانات الأسلحة لكفالة وفاء الكيانات الفردية بمتطلبات الحصول على ترخيص لحمل السلاح، ولكفالة امتثال متطلبات الاختبارات السيكولوجية وغيرها من الاختبارات بصفة خاصة. ولقد قامت أمانة مؤسسات الدولة والشرطة، وهي المؤسسة الحكومية المكلفة في الجمهورية الدومينيكية بمراقبة تراخيص حمل السلاح، باستثمار ما يزيد على ٤ ملايين بيسو في نظم المعلومات للمساعدة في الكشف عن الأشخاص الذين توجد بحوزتهم أسلحة غير قانونية. ونحن ملتزمون بضمان سلامة مواطنينا لأننا نُسلم بأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يُسهم في عدم الاستقرار الاجتماعي ويؤثر مباشرة على نوعية حياة شعبنا.

وندرک وندرك ذلك أيضا نظرا لأننا جزء من منطقة حيث تشكل الأسلحة جزءا من نظامنا للبلدان الأمريكية. وبالنسبة للاتفاقيات التي عملت بوصفها نقاطا مرجعية للاتفاقيات الدولية، فإننا نجد أن اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في المشتريات من الأسلحة التقليدية، مع أنها ليست معاهدة للحد من الأسلحة، تشكل بالرغم من ذلك خطوة أساسية في الاتجاه الصحيح. فبدون الشفافية في

صائب، إنه لا بد أن يستند السلام الحقيقي إلى قبول التضامن والاعتماد المتبادل والاحترام بين الدول، وهي عوامل تشكل القانون الدولي وموضوعه. ولكن وفدي يؤمن أيضا بأن هذا التضامن والاعتماد المتبادل والاحترام ينبغي أن ينطبق أيضا على المستفيد الحقيقي والنهائي من القواعد الدولية، ألا وهو الإنسان.

السيد كتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): أولا، اسمحو لي أن أهنئكم، سيدي، وأهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. وجميعنا نتطلع إلى الاستكمال الناجح لعمل هذه اللجنة الهامة، وهو النجاح الذي يمكن أن تضمنه رئاستكم المقتدرة جدا للجنة. وأؤكد على تأييدنا الكامل لكم وتعاوننا معكم في ممارسة ولاياتكم الحكيمة. وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة كي أعرب عن خالص تهانئي للسيد نوبوياسو آبي على تعيينه وكيلا للأمم العام لشؤون نزع السلاح. ونحن إذ ندرك خصائصه بصفته دبلوماسيا كبيرا وخبرته في الدبلوماسية المتعددة الأطراف، فإننا واثقون بأنه سيؤدي عملا جيدا في الاضطلاع بتلك المهمة. ونتمنى له حظا سعيدا.

إننا نؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لمانمار بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، مما يبين مواقف المجموعة ونهجها حيال مختلف جوانب نزع السلاح والأمن الدولي، والجهود التي بذلتها الرابطة مؤخرا والرامية إلى تحويل جنوب شرقي آسيا إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية بغية ضمان تحقيق السلام والأمن الدائمين في المنطقة وفي العالم قاطبة.

ومن المزعج أن نلاحظ تقييم المجتمع الدولي بأن العام الحالي قد شهد المزيد وليس القليل من الصراع المسلح والتوتر المتصاعد في العلاقات الدولية والخوف من الإرهاب. وجميع الأزمات الأخيرة، بما فيها زيادة تصاعد المجازر في الشرق

الوطني. ونناشد تفهم المجتمع الدولي بهدف التنفيذ العاجل لآليات تتعلق بالتدابير الأمنية المنطبقة على نقل المواد المشعة والنفائات الخطرة، كما أنشأتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة البحرية الدولية وكما أنشأتها القواعد التكميلية. وعلى وجه الخصوص، يهتم بلدي خاصة بالأمر المتصلة بالضمانات بشأن تلوث البيئة البحرية، وتبادل المعلومات بشأن الطرق المختارة، وتبادل خطط الطوارئ في حالات الكوارث التزاما باستعادة المواد في حالة إغراقها، وتطهير المناطق المصابة بالتلوث، وإنشاء قواعد فعالة وآليات للمساءلة في حالات الضرر.

وقد أصبح الإرهاب الدولي أخطر وأصعب وأقسى الأخطار وأكثرها غموضا التي يواجهها العالم المتحضر، وهو خطر يهدد السلام. ويشكل الإرهاب تهديدا خطيرا لأمننا المحلي والدولي، وللعلاقات السلمية بين الدول، وإلتماء وتشغيل المؤسسات الديمقراطية في جميع أرجاء العالم، ولتحقيق حقوق الإنسان. وقد وقعت الجمهورية الدومينيكية وصدقت على العديد من الاتفاقات الدولية لمكافحة الإرهاب خلال أكثر من الأعوام الـ ٣٠ التي ظل فيها هذا البند على جدول أعمال الجمعية العامة. ولهذا الأسباب، نود أن نبين مرة أخرى أهمية تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، بغض النظر عن أصله، لا سيما بإنشاء نظام قانوني دولي فعال. ونؤمن أيضا بأنه ينبغي أن يجرى التعاون عملا بميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الإنساني. كما نحث الدول على أن تصبح أطرافا في مختلف الصكوك القانونية الدولية النافذة في مجال منع الإرهاب الدولي والوقاية منه.

وقد تمكنت البشرية من التأكد خلال التاريخ، وبشكل مؤلم، من أن السلام والأمن الدوليين لا يمكن أن يستندا إلى توازن تلقائي أو إلى سباقات للتسلح ولا إلى الشك وعدم الثقة المتبادل. وكثيرا ما قيل، وعلى نحو

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تعتقد اعتقاداً راسخاً أن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان التام الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ولذلك فإننا نرحب بكل الجهود المبذولة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية التي ترمي إلى خفض الأسلحة النووية والقضاء عليها. وفي هذا الصدد نؤيد الإعلان الوزاري لبلدان تحالف الحطة الجديدة، الصادر أثناء المناقشة العامة في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة والذي دعا، في جملة أمور، إلى تعزيز الأنشطة المناهضة لعدم انتشار الأسلحة النووية والقضاء الكامل عليها، وشدد على أهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دولياً وتسهم في تلك العملية لمصلحة السلم والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي.

إننا، شأننا في ذلك شأن الدول الأعضاء الأخرى، نشعر بقلق بالغ إزاء احتمال تسليح الفضاء الخارجي. وفي هذا السياق، نعرب عن تقديرنا للجهود الدؤوبة التي تواصل بذلها بعض الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية في سبيل إبرام اتفاق جديد للحد من التسليح في الفضاء الخارجي. ونعتقد أن ذلك يمكن أن يتحقق لو أظهر الحكام إرادتهم السياسية الحقيقية وروح التعاون في المضي قدماً بعملية نزع السلاح المتعددة الأطراف القائمة حالياً.

إننا نرى أنه ينبغي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تكون حجر الزاوية للقضاء الشامل والكامل على الأسلحة النووية. وانضمام كوبا إلى معاهدة الانتشار، مصحوباً بانضمام أفغانستان وتيمور - ليشتي أمر مشجع. ونحن نرحب بالالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء فيما يتعلق بتزع السلاح. ولكن الانضمام إلى هذا الصك الدولي في السنوات الأخيرة أصبح مشكلة. فمن ناحية المبدأ، لا يوجد سبب لأي دولة طرف يعفيها من الامتثال لأحكام المعاهدة. ولكن في ضوء البيئة السياسية والأمنية المتغيرة في

الأوسط والانقسام المرير في مجلس الأمن حيال الحرب في العراق والتفجير الإرهابي المأسوي الأخير لمقر الأمم المتحدة في بغداد، تحدت الهيئة العالمية كما اختبرت مبادئ الأمن الجماعي.

وفي ظل هذه التطورات السلبية، لا يسعنا إلا أن نشاطر المجتمع الدولي شعوره بالقلق البالغ إزاء التقدم الضئيل المحرز في عملية نزع السلاح. إذ لم تنفذ بعد مقترحات الدورة الاستثنائية المكرسة لتزع السلاح، المعقودة قبل ٢٥ سنة. ولم يتمكن مؤتمر نزع السلاح، المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لتزع السلاح، من إكمال برنامج عمله حتى الآن. وهذه الحالة المحزنة جعلت المجتمع العالمي يشعر بالقلق من إمكانية استعمال أسلحة الدمار الشامل، أو التهديد باستعمالها من الدول أو الأطراف الفاعلة من غير الدول. ومن المخيف بصورة أكبر الخطر المشؤوم المتمثل في إمكانية وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين بسبب ضعف نظام عدم الانتشار.

وبغية التغلب على التحديات الهائلة، من الضروري للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لتعزيز التعاون المشترك على الصعيد الوطنية والثنائية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية. ونحن نرى، في المقام الأول، أنه ينبغي عدم ادخار أي جهد لإيجاد السبل والوسائل الفعالة للقضاء على جميع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب إيلاء الاهتمام الواجب والعاجل للشروع في أقرب وقت ممكن في إجراء مفاوضات بشأن إبرام صك عالمي وغير مشروط وملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية، واختتام تلك المفاوضات. وفي هذا الصدد يأمل وفد بلدي أن يحظى مشروع القرار المقدم من رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي عرضته ميانمار وماليزيا، بشأن نزع السلاح النووي، بدعم متزايد من الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الحائزة لأسلحة نووية.

المفاوضات المتعددة الأطراف لاعتماد بروتوكول للاتفاقية ملزم قانونا مهم بالقدر ذاته لصون السلم والأمن الدوليين والإقليميين. ويرى وفدنا أيضا أن خطر الأسلحة البيولوجية بوصفها أدوات للحرب والإرهاب قد أكد الحاجة الملحة إلى كفالة فعالية الاتفاقية. وفي هذا الصدد، نشيد بالجهود الإيجابية التي بذلتها الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في المؤتمر الاستعراضي الخامس للاتفاقية الذي عقد في جنيف، ونتطلع إلى إحراز تقدم إضافي في تعزيز الاتفاقية في المؤتمر السادس في عام ٢٠٠٦.

وإقرارا بأهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية بوصفها إسهاما لا غنى عنه في تحقيق هدف نزع السلاح النووي الشامل، ظلت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية استباقية في الجهود التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لتحقيق فعالية معاهدة بانكوك التي تنشئ منطقة جنوب شرقي آسيا الخالية من الأسلحة النووية. ومع ذلك، فقد ظلت الجهود المذكورة غير مرضية، نظرا لأنه يمكن للدول الحائزة للأسلحة النووية الانضمام إلى البروتوكول المرفق بالاتفاقية. وبينما نجدد خالص تحياتنا لجمهورية الصين الشعبية على استعدادها المعلن عنه في الانضمام إلى البروتوكول، نأمل بصدق أن يشجع هذا الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ إجراء في وقت قريب.

وختاما لبياني، أود أن أؤكد على أن ثمار التطورات الاجتماعية - الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية التي حصدها البشرية طوال قرون من الزمن ستصبح غير ذات نفع ما لم توفر فرصة لبقاء عالمنا. بعبارة أخرى، أنه لا يمكن الفصل بين الأمن والتنمية. ولكي يبقى العالم ويتطور بقدر أكبر، يجب كفالة أمنه وتنميته. ونحن جميعا نعلم تماما أن كوكبنا يفتقر إلى الاثنين. ومما يتسبب في تفاقم هذه الحالة، ضمن جملة أمور، آفة الإرهاب الجديدة التي تهدد الآن السلم والأمن في جميع أنحاء العالم. ولا يمكن تجاهل الخوف

العالم، من المفهوم أن الامتثال الكامل - وأشد على عبارة "الامتثال الكامل" - لا يمكن تحقيقه ما لم تُطمأن الشواغل الأمنية المشتركة لجميع الأطراف. وفي ذلك السياق يصبح لازما على جميع الدول الأطراف في هذه المعاهدة الهامة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تفي بالتزاماتها المنصوص عليها في المعاهدة. ومن الأساسي أيضا أنه، ريثما يتم القضاء الكامل على كل ترسانات الأسلحة النووية، ينبغي مراقبتها مراقبة صارمة امتثالا لتدابير الضمانات المتفق عليها دوليا ضد كل المخاطر غير المتوقعة والحوادث التي قد تفضي إلى كارثة نووية. ويرى وفد بلدي أن الخطوة الأولى التي ينبغي أن يضطلع بها المجتمع الدولي هي أن يعقد، في أقرب وقت ممكن، مؤتمرا للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح، تكون ولايته الأساسية العمل على إبرام اتفاقية بشأن نزع السلاح النووي. ولهذا الغرض يحدونا الأمل أن يأخذ المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم الانتشار هذه المسألة في الاعتبار.

ونرى أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لا تقل أهمية لتحقيق نزع السلاح النووي، إلا أنها، للأسف لم تدخل حيز التنفيذ بعد. وجمهورية لاو الشعبية الديمقراطية، بوصفها دولة عضوا صدقت على المعاهدة، ترحب بالمؤتمر الثالث بشأن تيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، المعقود مؤخرا في فيينا. ومما يشجع وفد بلدي أيضا أن صدقت على المعاهدة، حتى الآن، ثلاث من الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولكن بغية ضمان دخول هذا الصك الهام حيز النفاذ، فإننا ندعو الدول الأعضاء الأخرى التي لم تفعل ذلك بعد أن تحذو هذا الحذو بصورة عاجلة.

إن التقييد العالمي باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير هذه الأسلحة، ولا سيما تعزيزها عن طريق

ونحن نرى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار. ويجب أن يكون من الأولوية زيادة تعزيزها عن طريق تحقيق عالميتها وتعزيز آلية التفتيش التابعة لها. وتولي جورجيا أهمية كبيرة لنظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك البروتوكولات الإضافية، بوصفها أجزاء رئيسية في النظام.

إن إمكانية حصول الجماعات الإرهابية على الأسلحة والعوامل الكيميائية أو البيولوجية خطر يجدر أن نوليها أهمية خاصة. وينبغي زيادة تعزيز كلتا الاتفاقيتين على كل من الصعيدين الوطني والدولي، بتعزيز الشفافية والتحقق وآليات الامتثال الوطني.

وفي سياق الخطر المتزايد لانتشار الأسلحة والإرهاب، اسمحوا لي أن أشاطر اللجنة الإنجازات التي حققتها بلدي في هذا الصدد. فعلى الرغم من الصعوبات التي تواجهها جورجيا، وبمساعدة وتأييد نشطين من شركائنا، استكملت بنجاح عملية مكافحة الجريمة ومكافحة الإرهاب في أختود بانكيسيا. وحررنا الإقليم من الجماعات المسلحة غير القانونية وصادرنا عددا كبيرا من الأسلحة وكميات كبيرة من الذخيرة وحلّت المسألة بنجاح. ومن ناحية أخرى، تستمر التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من دون هوادة في العديد من أنحاء العالم. ونحن نؤيد تلك الوفود التي تعتقد أنه ينبغي صون وزيادة تعزيز الزخم الذي يتصف به برنامج عمل الأمم المتحدة. ونود أن نستفيد من توصيات فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة عن استحداث صك متنوع ومتعدد الأطراف للتعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها.

وبينما يواصل المجتمع الدولي البحث عن سبل لتحسين نظم تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على صعيد متعدد الأطراف بتحقيق العالمية وإنشاء آليات

المحفوظ من إمكانية استخدام الدول أو الأطراف الفاعلة غير الدول أو من احتمال حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل. أفلم يجن الوقت إذا لكي نبدأ العمل الجاد، في إطار الأمم المتحدة، لبناء عالم أفضل، عالم خال من أسلحة الدمار الشامل ومن الأخطار القديمة والجديدة؟ ولدى البشرية كل سبب للأمل في يوم يتحول فيه الجزء الأكبر من موارد العالم في نهاية المطاف من امتلاك وسائل لتدمير ذاتنا إلى الحفاظ على بقائنا وتحقيق التنمية المستدامة. ومن المؤكد أن هذا اليوم سيأتي إذا تضافرت جهودنا وثابرتنا جميعا في سعينا المشترك.

السيد تشيتايا (جورجيا) (تكلم بالانكليزية):

اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وأود أيضا أن أتقدم بالتهنئة إلى أعضاء المكتب. وأؤكد لكم تأييد وفد بلادي بينما تقودون عمل اللجنة الهام.

ولعلّه منذ أسوأ أيام المواجهة أثناء الحرب الباردة لم يشهد العالم تحديات لأمنه واستقراره مثلما يشهد اليوم. ويؤدي التهديد بإمكانية انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى إظهار الحاجة إلى بذل جهود متزايدة. وأوضحت بجلاء أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ نوع الخطر الذي يتوقعه المجتمع العالمي نتيجة لاحتمال حصول الجماعات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وهناك قلق سائد بشأن إنشاء صلات بين جماعات الإرهابيين والنظم الشريرة غير المستقرة. وعن طريق تعزيز وتحسين نظم نزع السلاح وعدم الانتشار الحالية - الهدف الأساسي للجنة - يجب التصدي لهذه التحديات الجديدة. وعلاوة على ذلك، يجب على الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، إظهار تصميم وشجاعة في رد فعلها على الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها، وعلى المصالح الوطنية غير المحددة جيدا، وعلى العقلية التي سادت حقبة الحرب الباردة.

تعمل فيه قاعدة عسكرية أجنبية في بلد ضد إرادة البلد المتلقي.

وهناك إجراءات أخرى أحادية وغير قانونية قام بها ممثلو السلطات الإقليمية للاتحاد الروسي تضر كثيرا بعملية السلام. فالسكك الحديدية التي تربط بين سوشي وسوخومي لا تزال تعمل. ومنح الجنسية الروسية لسكان أبخازيا بالجملة لم يتوقف أبدا. والجوازات الروسية التي يتم إصدارها لسكان المنطقة الانفصالية سقطت بالفعل في أيدي الإرهابيين الذين يحسنون استغلال حرية الدخول إلى روسيا والخروج منها عبر مقاطعتي أبخازيا وأوسيتيا على الحدود الجورجية الروسية، حيث فرضت روسيا بشكل أحادي نظام الإعفاء من التأشيرات.

والوضع في هذا المعقل بالذات المتسم بانعدام الاستقرار يشكل خطر الإرهاب النووي. وشاغلنا الرئيسي هو معهد الفيزياء والتكنولوجيا في سوخومي، بأبخازيا، والذي يخضع للسيطرة الفعلية للسلطات الروسية، حيث أن ظروف تخزين المواد المشعة، وفقا لتقييم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يُرثى لها. وكجزء من المشكلة الأكبر، أود أن أعلن أنه تم العثور في جورجيا منذ عام ١٩٩٥ على ١٩٧ مصدرا مشعا لا تفسير لها خلفها الجيش الروسي وراءه. ويتزايد يوميا عدد الوفيات بين ضحايا هذا التعرض. ونطالب جميع الدول بمساعدة جورجيا، ودول أخرى في حالات مماثلة، على التصدي لهذه المشكلة.

أخيرا، يبدو أن توافقا للآراء قد نشأ حول الحاجة إلى تنشيط اللجنة الأولى خلال هذه المناقشات. ونأمل أن تجد اللجنة السبل لتحديث نفسها حتى تصدى بشكل أفضل للتهديدات والتحديات الجديدة. ونحن في هذا الصدد، ندعم الجهود الفردية للدول والمجموعات الإقليمية من أجل تحسين فعالية اللجنة الأولى.

أفضل للتحقق، لا يمكننا أن نغفل عن القضايا الأساسية المتعلقة التي تهدد السلام والأمن. والصراعات التي لم تحل هي إحدى هذه القضايا التي تشكل تهديدا مباشرا للسلام والأمن، ولا سيما نظرا لروابطها التي لا تنفصم مع نزاع السلاح. وقد أصبحت المشاكل التي طال أمدها أرضا خصبة للالتجار غير القانوني بالأسلحة وانتشار المواد الخطرة والإرهاب. ويتواصل إقامة علاقات أوثق بين الانفصاليين والإرهابيين. ولا تشكل منطقتا أبخازيا وجنوب أوسيتيا استثناء من هذه التهديدات والمخاطر. والصراع في أبخازيا، جورجيا، حيث لم تسفر أي نتائج ملموسة عن جهود الأمم المتحدة المبذولة طوال السنوات العشر الماضية، ما زال يشكل تهديدا محتملا لجورجيا والمنطقة.

منذ عقد وحتى الآن ظلت العملية السلمية محتجزة رهينة بيد بلد معين يختار إتباع معايير مزدوجة عندما يتعلق الأمر بالسعي إلى تحقيق أهداف معلنة والوفاء بالالتزامات الدولية وتيسير عملية السلام. ونتيجة لذلك أصبحت منطقتا أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في جورجيا، وهي أراض ترعاها روسيا، معقلين إرهابيين تجري فيهما عملية عسكرية تتسم بالعدوانية المتزايدة. ولقد تكدست في هذه الأراضي كميات هائلة من الأسلحة والألغام المضادة للأفراد والذخائر. والحدود غير المحمية لهاتين المنطقتين الانفصاليتين مع الاتحاد الروسي تحولت إلى طريق دائم للالتجار غير المشروع بالأسلحة. ورغم دعواتنا المتكررة، ظلت مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة في أبخازيا مستمرة بلا هوادة، ويرجع ذلك، إلى حد كبير، إلى العمل غير القانوني هناك لقاعدة روسية عسكرية. ورغم مطالباتنا العديدة بالإزالة السريعة والشفافة لتلك القاعدة، يرفض الاتحاد الروسي الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها بموجب معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. ولقد أظهرنا مرونتنا فيما يتعلق بهذه القضية، ولكننا ما زلنا نواجه وضعاً

ذلك. وبالطبع يجب لهيكل نزع السلاح هذا أن يستند إلى الاحترام الكامل للالتزامات التي قُطعت والواجبات التي تم التعهد بها. وترى الكونغو أنه تجدر الإشادة بانعقاد الاجتماع الأول الذي تعقده الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، خاصة وأنا استطعنا أن نرى في التقرير المقدم من الدول أن تدابير هامة قد اتخذت على كل صعيد وأن المجتمع المدني ملتزم الآن بالكامل بالتصدي لتلك الآفة الأخرى، وهي الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ويتابع وفد بلادي هذا العمل على نحو وثيق، وقد استضفنا الحلقة الدراسية التي نظمتها الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. ويتابع وفد بلادي باهتمام صياغة مشروع لصك دولي، استهلتها فرنسا وسويسرا، لتعقب ودمغ الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونحن نكفل دعماً الكامل لعملهما. وإننا ندرك جميعاً حقيقة أن الأسلحة التي تستخدم يومياً للقتل في أفريقيا ليست بيولوجية ولا كيميائية، بل هي ببساطة شديدة أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة. ومع ذلك، فهي تسبب كثيراً من الدمار والموت. ولهذا السبب، نطالب اللجنة بأن تولي اهتماماً خاصاً لمشاريع القرارات التي قُدمت بشأن هذه المسألة، والتي تؤيدها بلادي بالكامل.

إن التطوير المحتمل لأسلحة نووية جديدة وظهور مذاهب عسكرية جديدة، وكذلك إحجام الدول النووية عن الالتزام بعملية لا رجوع فيها لترع الأسلحة النووية، هي كلها عوامل تزعزع استقرار كل ما تم إنجازه في ميدان نزع السلاح. ولذا تطالب بلادي الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تنهض بمسؤولياتها المترتبة على ذلك المركز وأن تحترم

السيد إكوي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يسعدني أن أتكلم باسم وفد الكونغو وأن أهنيكم، سيدي، تهنئة حارة على انتخابكم لرئاسة اللجنة، وأن أهني أيضاً أعضاء اللجنة. ونود أن نظمناكم على تعاوننا الكامل لضمان أن تكون هذه الدورة مثمرة. كما أن وفد بلادي ممتن لسلفكم، السيد ماتيا مولومبا سيماكولا كيونوكا، سفير أوغندا وممثلها الدائم، وأعضاء المكتب السابق على إدارة أعمال اللجنة بكل هذه البراعة. ونغتنم هذه الفرصة أيضاً لتهنئة السيد نوبوياسو آبي على تعيينه لرئاسة إدارة شؤون نزع السلاح. إن الخطاب الهام الذي أدلى به في مستهل أعمالنا كان مرشداً نافعا.

لقد أعرب عدد من الوفود قبلي عن القلق العام من أن عملية نزع السلاح تسير ببطء وأن تهديد أسلحة الدمار الشامل لا يزال يخيم على البشرية بعد ٢٥ عاماً من انعقاد الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. كما نوهت الوفود مراراً وتكراراً بالحاجة إلى إحياء عمل مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لترع السلاح، الذي ظل للعام الخامس على التوالي دونما اتفاق على برنامج عمله. ونحن نتشاطر هذه الشواغل ونعلن بوضوح أن أهداف نزع السلاح تبعد عموماً عن التحقيق عندما يزداد عدد التحديات التي نواجهها، خاصة في ضوء تصاعد الإرهاب الدولي. وفي إطار دولي نشهد فيه تهديدات إضافية للسلام والأمن الدولي، يكون الانضمام إلى الصكوك الدولية المعنية بترع السلاح أمراً حيويًا لنا جميعاً. ومن ثم، يجب علينا أن نجاهد لضمان عالمية مختلف صكوك نزع السلاح، وعدم انتشار الأسلحة النووية، ووضع حد لسباق التسلح.

إن بلادي، التي انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨، تطالب البلدان التي لم تنضم بعد إلى تلك المعاهدة بأن تفعل

في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٣. ونعول على دعم المنظمات الدولية والشركاء الثنائيين لتوطيد السلام في وسط أفريقيا.

وسأكون مقصرا إن لم أشر بشيء من الاعتزاز إلى حقيقة أن بلدي، الذي انضم إلى اتفاقية أوتاوا في ٤ أيار/مايو ٢٠٠١، عقد حلقة عمل بشأن تنفيذ تلك الاتفاقية في ٧ و ٨ أيار/مايو ٢٠٠٣ في برازافيل. وقد شارك مندوبون من جمهورية الكونغو الديمقراطية في حلقة العمل تلك. ونظمت حلقة العمل بمساعدة مركز تنسيق أعمال مكافحة الألغام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ودمر بلدي، في سياق ذلك الاتفاق، مخزونه من الألغام المضادة للأفراد، الذي لم يستخدمه أبدا، في ٩ و ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وقامت كندا والأمم المتحدة بدعم تلك العمليات، ونود هنا أن نكرر امتناننا لهما. وقد شعرنا بالسعادة لأن دولا أكثر وأكثر تنضم إلى اتفاقية أوتاوا التي بلغت عضويتها الآن ١٣٦ دولة طرفا. ويتنهد بلدي هذه الفرصة ليرحب بنجاح الاجتماع الخامس للدول الأطراف، الذي عقد في بانكوك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وقد لاحظ الاجتماع أن تقدما كبيرا أحرز منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ، كما أعطى الاجتماع زحما للجهود الرامية إلى ضمان أن تصبح الاتفاقية صكا عالميا.

إن مسائل السلام والأمن وتوطيد الوحدة الوطنية تكمن في صميم شواغلنا، كما أن رئيس دولتنا، فخامة السيد دنيس ساسو - نغيسو، يشارك بشكل خاص. وفي هذا السياق شهدنا في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣، التوصل إلى اتفاق عاد بفضله السلام إلى جميع أراضي جمهورية الكونغو. وقد سمح إنشاء لجنة لإعادة إدماج المقاتلين السابقين بجمع ٤٠٠ ١١ قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتدميرها بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في سياق برنامج نزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ويقتضي ذلك البرنامج دعما أكبر مما هو متوفر

الالتزام الذي تعهدت به في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ بتدمير ترساناتها.

إن عالم خال من الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وفي الواقع من جميع الأسلحة، ليس مجرد عالم في الأحلام. بل يمكن أن يصبح هذا العالم حقيقة إذا رغبتنا جميعا في ذلك حقاً. ونحن نرى كل عام زيادة حجم النفقات العسكرية. ففي عام ٢٠٠٢ بلغت تلك النفقات ٨٥٠ بليون دولار. ويا له من إهدار، خاصة بالنظر إلى الحاجة الهائلة في مجالات مثل التعليم، والجهود المبذولة للتصدي لآثار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والجهود المبذولة لمكافحة الفقر.

وبالتالي، وإذ ندرك الحاجة إلى ضم جهودنا، بغية التخفيف قدر الإمكان من هذه التهديدات التي تحدق بجميع بلداننا، نظمت بلدان وسط أفريقيا أنفسها من أجل تحقيق الاستقرار في منطقة هي بالفعل ضحية للعديد من التوترات. إننا مهما ذكرنا مرارا وتكرارا فإننا لن نشدد بما فيه الكفاية على الدور الذي ستضطلع به هنا لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا. وضمن التدابير التي اتخذت بالفعل، بفضل دعم اللجنة، نذكر ما يلي: اتفاق عدم الاعتداء واعتماد اتفاقات بغية إنشاء قوة متعددة الجنسيات في وسط أفريقيا وإنشاء نظام للإنذار السريع وإنشاء مجلس للسلام في وسط أفريقيا. وكل هذه الهيئات تجري حوارا مستمرا ومثمرا بين بلدان وسط أفريقيا. وعليه، باجتماعها في إطار الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، تمكنت هذه البلدان من تحقيق الاستقرار في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى بإيفاد قوة لحفظ السلام عقب أحداث ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣ التي أدت إلى تقويض النظام الدستوري في ذلك البلد. وبشكل مماثل، حلت هذه البلدان الأزمة التي حصلت في جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية بغية إعادة إرساء السلطة الدستورية التي عطلت

وبالرغم من ذلك، فإن الولايات المتحدة لا تتردد سوى مطالبتها الانفرادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن تتخلى عن برنامجها النووي أولاً دون الإشارة إلى تغيير السياسة العدائية للولايات المتحدة، التي تشكل مفتاح تسوية المسألة النووية. والواقع أن الولايات المتحدة كشفت النقاب عن نيتها نزع سلاح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والإطاحة بحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وافتقارها إلى الرغبة في تسوية المسألة النووية. فالولايات المتحدة تهدد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأسلحتها النووية بإدراجها في قائمة دول "محور الشر"، وبوصفها هدفا لتوجيه ضربة وقائية من الولايات المتحدة. وبغية التصدي لهذا التهديد، فإن الجهد الذي تبذله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لحيازة رادع نووي يستحق أن يُسمى حق الدفاع عن النفس. وهذا أيضا درس خطير أظهره للعالم غزو الولايات المتحدة المسلح للعراق. ويغتنم وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذه الفرصة لكي يبحث كوريا الجنوبية على التمسك بروح الاستقلال الوطني المتسقة مع روح الإعلان المشترك بين الشمال والجنوب، فترفض التعاون مع القوات الخارجية ضد أبناء وطنها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كما ذكرت في السابق، لم يتمكن وفدان من تقديم موعد الإدلاء ببيانيهما. وبناء على ذلك، فإنني أعزم السماح للوفدين المتبقين بالإدلاء ببيانيهما غدا. وبعد الاستماع إلى بياني الوفدين ستجري اللجنة تبادلها غير الرسمي للآراء بشأن طرق تحسين أساليب عملها.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

لدينا. وبغية استكمال هذا المشروع نعول على دعم شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف.

لا توجد خطوات صغيرة إلى الأمام في مجال نزع السلاح لأن كل خطوة إلى الأمام لها أهميتها. وبالتالي، يؤيد وفدي جميع الجهود المبذولة على الصعد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي لضمان توفير الأمن للجميع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تختتم قائمة المتكلمين في هذه الجلسة. لقد أبلغت خدمات المؤتمرات الرئيس بأن اللجنة منحت عشر دقائق إضافية، أي حتى الساعة ١٨/١٠.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي يود أن يتكلم ممارسة لحق الرد. وقبل ذلك، أذكر الأعضاء بأن اللجنة ستتابع الإجراءات التي حددتها في الجلسات السابقة للجنة.

السيد جون يونغ ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يوضح موقفه مرة أخرى بشأن تسوية المسألة النووية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، فيما يتعلق بالبيانات التي أدلت بها بعض الوفود، بما فيها وفدا الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، اللذان أشارا إلى المسألة النووية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

إن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية هي في جوهرها ثمرة السياسة العدائية للولايات المتحدة نحو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبالتالي فإن توقع التوصل إلى تسوية سلمية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة يتوقف بشكل كامل على ما إذا كان لدى الولايات المتحدة، أو ليس لديها، أي استعداد للتخلي عن سياستها العدائية نحو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.